

حَوْلِيَّاتُ كَلِيَّةِ الْآدَابِ

تصدر عن كَلِيَّةِ الْآدَابِ - جَامِعَةِ الْكُوَيْتِ

د. مُحَمَّدُ صَلَاحُ الدِّينِ بَكْرُ

فَتْهُمُ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ - جَامِعَةُ الْكُوَيْتِ

نُظْرَةٌ فِي قُرْبَتِ الْأَعْرَابِ

فِي الدِّرَاسَاتِ النَّحْوِيَّةِ الْقَدِيمَةِ وَالْحَدِيثَةِ

الرِّسَالَةُ الْعَشْرُونَ

١٩٨٤م - ١٤٠٤هـ

الحوْلِيَّةُ الْخَامِسَةُ



- د . عبد الله يوسف الغنيم رئيس تحرير
د . نجاة عبد القادر الجاسم رئيسة
د. ١. محمد صفي الدين ابو الغز
د. ١. فؤاد زكريا
د. ١. محمد عماد الدين اسماعيل
د . محمد سليمان الحداد
د . توفيق الفيل
د . طارق عبد الله فخر الدين
د. ٢. سعيد عاشور

هيئة
التحرير

نمن الرسالة

الكويت ٤٠٠ فلس - البحرين نصف دينار - قطر ٥ ريالات - الامارات ٥ دراهم - السعودية ٥ ريالات - عمان نصف ريال - اليمن الجنوبي ٢٠٠ فلس - اليمن الشمالي ٣ ريالات - العراق ٤٠٠ فلس - ج.م.ع. ٢٥ قرشا - لبنان ٥ ليرات - الاردن ٢٥٠ فلسا - سوريا ٥ ليرات - السودان ٢٥٠ مليما - ليبيا ٤٠ قرشا - الجزائر ٥ دنانير - تونس ٤٠٠ مليم - المغرب ٥ دراهم .

الاشتراك السنوي

للافراد ديناران كويتيان في الكويت - ديناران وخمسة فلس في الوطن العربي - عشرون دولاراً أمريكياً في الخارج بالبريد الجوي.
للشركات والمؤسسات والدوائر الرسمية عشرة دنانير كويتية - في الخارج أربعون دولار أمريكياً.
لأعضاء هيئة التدريس والطلاب خصم ٥٠ % .

جميع المراسلات الخاصة بشروط النشر أو أية استفسارات أخرى بشأن الحوليات توجه الى رئيس هيئة تحرير الحوليات - ص.ب: ١٧٣٧٠ الخالدية - الكويت

حَوَليَّاتُ كلية الآداب

تصدر عن كلية الآداب - جامعة الكويت

دورية علمية منظّمة تضمّن مجموعة
من الرسائل التي تعالج بأصكاله
موضوعات وقضايا، ومشكلات
علمية في مجالات الأدب والفلسفة
والتاريخ والاجتماع والجغرافيا وعلم
النفس وتمثل معينا علميا للباحثين العرب.

الحولية الخامسة - الرسالة العشرون

١٩٨٤م - ١٤٠٤هـ

الرسالة العشرون

نُظرة في قرْنَيْتَيْ الأَجْزَالِ
في الدَّرَاسَاتِ النُّحَوِيَّةِ الْقَدِيمَةِ وَالْحَدِيثَةِ

د. مُحَمَّدُ صَالِحُ الدِّينِ بَكْرُ
فَتْحُ اللغة العربية - جامعة الكويت

حوليات كلية الاداب - الحولية الخامسة ١٩٨٤ - ١٤٠٤

المؤلف

د . محمد صلاح الدين بكر
* دكتوراه في النحو العربي – كلية
دار العلوم. جامعة القاهرة
١٩٧٦.
* مدرس بقسم اللغة العربية
وآدابها. جامعة الكويت

من انتاجه العلمى :
* النحو الوصفى من خلال القرآن
الكريم.

محتوى البحث

٧	ملخص البحث
٩	ما الاعراب ؟
١٠	الاعراب في اصطلاح النحاة
١١	الاعراب والنحو
١١	مفهوم النحو
١٣	مصطلح الاعراب
١٧	الاعراب في الاسم والفعل
١٩	القول بانكار الاعراب
٢٥	تأثير النحو العربي بغيره من نحو اللغات الأخرى
٣٠	المنكرون لتأثير النحو العربي بغيره من اللغات
٣٢	أثر الاعراب في بيان المعنى
٣٧	المبالغة في قيمة الاعراب وأثرها على الدراسات النحوية
٣٨	الاعراب التقديرى
٤١	الاعراب المحلى . والإزدواجية في اعراب بعض الأبواب النحوية .
٤٢	
٤٧	إهدار القرينة الاعرابية
٤٨	تلخيص أهم نقاط البحث
٥١	قائمة المراجع
٥٦	الملخص باللغة الانجليزية

نظرة في قرينة الإعراب

في الدراسات النحوية القديمة والحديثة

ملخص

لم تحظ دراسة نحوية — في القديم والحديث — بالدرس والتفصيل، والرفض والقبول كما حظى الاعراب، ولا غرابة في ذلك، فالاعراب لب الدراسة النحوية، وأظهر القرائن أثراً، وأعمقها تأثيراً. ولقد خضع الاعراب للدراسة العميقة ذات المعيار اللغوي الدقيق أحياناً كما خضع أيضاً للدراسة المنطقية الجدلية التي لا تفيد النحو أو اللغة كثيراً، مما حدا ببعض الدارسين — في القديم والحديث رد فعل لهذه المغالاة في تقدير دور الاعراب — إلى إنكار هذه القرينة النحوية ذات الأثر العميق في اللغة العربية، ولقد تفاوتت وجهات النظر للاعراب بين منكر لآثار الاعراب تماماً أو لبعض علاماته وفسر بعضهم وجود العلامات الاعرابية على أساس الانسجام الصوتي بين الحركات المتجاورة وقبول بعض الحروف لبعض الحركات وإثارتها لها دون البعض الآخر، كما ذهب البعض إلى أن هذه العلامات هي علامات عشوائية لمجرد المهلة في الكلام، لكن الواقع اللغوي لا يؤيد هذه الوجهات المنكرة لهذه القرينة، كما أنها لا تحتاج لدفاع المدافعين عنها فأثرها باق خالد خلود اللغة وهي تدافع عن بقائها وأثرها دون حاجة إلى القاء النظريات في تحصيل شيء معلوم بالضرورة.

ولقد ازدوجت النظرة إلى الاعراب، فمن الناحية من يطلق مصطلح «الاعراب» على النحو كله، ومنهم من يجعله خاصاً بالعلامة الاعرابية المعروفة، كما ازدوجت النظرة أيضاً إلى القيمة النحوية لهذه العلامة فمن الناحية من يجعلها ذات أثر كبير في فهم الجملة اللغوية، ومنهم من يجعلها قرينة من القرائن التي تقوم مع أخواتها بالتعاون في إيضاح المعنى، ولا شك أن النظرة الثانية أصح وأكثر واقعية من النظرة الأولى.

ونتيجة لاهتمام فريق من النحاة بهذه القرينة حملوا بعض الصيغ والجمل أكثر مما يحتمل فقالوا بالاعراب التقديري على بعض الصيغ التي لا يظهر عليها أعراب والاعراب المحلى على الجمل التي لها محل من الاعراب، مع أن الاعراب غير موجود على كل منهما والمعنى المتحصل من النوعين إنما هو بواسطة القرائن الأخرى في السياق كالرتبة والمطابقة والصيغة والإسناد وغير ذلك.

كما ظهر تعدد الوجوه الاعرابية في الباب الواحد - وذلك أثر من آثار الاهتمام المبالغ فيه للاعراب، فوجدنا النحويين يختلفون في الباب هل هو مرفوع أو منصوب وهل هو مرفوع لأنه مبتدأ أو لأنه خبر الى غير ذلك من وجوه الاختلاف الشكلي التي لا تفيد كثيرا في معالجة النحو أو اللغة، وأن النظرة المثل الى الاعراب هي اعتباره قرينة من القرائن التي تساعد على فهم المعنى الوظيفي والدلالى للجملة مع القرائن الأخرى التي لكل منها وظيفة محدودة في اظهار ذلك المعنى.

بسم الله الرحمن الرحيم

نظرة في قرينة الاعراب في الدراسات النحوية القديمة والحديثة

لم تحظ مسألة من مسائل النحو العربي باهتمام الدارسين والباحثين كما حظيت قرينة الاعراب، ولا استحوذ على فكرهم نظرية أخرى كما استحوذت نظرية الاعراب، ولا عجب في ذلك فهي أظهر وأشهر مسائل النحو العربي أو على الأقل من أظهرها وأكثرها تأثيراً.

ونحن في دراستنا هذه — سنحاول جاهدين — ألا نكرر ما قاله السابقون في نظرية الاعراب، لكننا سنحاول لمسها لمساً خفيفاً مركزين أكثر جهدنا على أثر قرينة الاعراب في توضيح معنى الجملة العربية، كما سنبين وجهة نظرنا في مغالاة النحاة في أثر الاعراب في الجملة العربية، واختلافنا معهم في وصف بعض الأسماء المعربة وكذلك بعض الأفعال، والتعدد المبالغ فيه للوجوه الاعرابية.

«ما الاعراب؟»

للاعراب في اللغة معاني كثيرة ذكر الدنوشري منها ستة أوضحها التي بمعنى البيان والتي بمعنى التغيير (١).

ولقد ذكر ابن منظور للاعراب في «لسان العرب» كثيراً من الأمثلة والاشعار كلها ترد في معنى البيان والايضاح فقد روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم: «البنْتُ تُعَرَّبُ عن نفسها» أى تفصح.

وقال الأزهري: الاعراب والتعريب معناهما واحد، وهو: الإبانة يقال: أغرب عنه لسانه وعرب، أى: أبان وأفصح.. وإنما سمي الاعراب إعراباً لتبنيه وإيضاحه.. ويقال: أعرب بحجته أى أفصح بها.. قال الكميت:

وجدنا لكم في آل حم آية تأولها منا تقى معرب.. (٢)
والذي قلناه هنا عن الاعراب بمعنى الإبانة هو الذي يهمننا، ولاشك أن المعنى الثاني وهو مجرد التغير تابع للمعنى الأول وهو الايضاح والتبيين، لأن التبيين والايضاح يجيئ من تغير الاعراب الذي هو سبب في تغير المعاني، أما ما ذكره النحاة من المعاني الأخرى بمعنى ازالة عرب الشيء أى فسادة أو الحسن فلا يهمننا هنا:

«الاعراب في اصطلاح النحاة»

لاشك أن العلاقة بين المعنى اللغوي للاعراب وهو البيان والايضاح والمعنى الاصطلاحي الذي سنذكره هنا مباشرة علاقة واضحة، عند من يرى الاعراب هو التغير، فقد عرف جمهور النحاة الاعراب بأنه:

أ — تغيير أو آخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظاً أو تقديراً (٣) وتعريف الاعراب على هذه الصورة يعنى أنه أمر معنوى.

ب — أثر ظاهر في اللفظ أو مقدر يجلبه العامل المقتضى له في آخر الكلمة التي هي اسم لم يشبه الحرف أو فعل مضارع لم تتصل به نون الاناث، ولم تباشره نون التوكيد (٤) وتعريف الاعراب على هذه الصورة يفيد أنه لفظى.

نحن لن نقف هنا طويلاً للبحث في اختلاف النحاة حول الاعراب، هل هو لفظى أو معنوى، لكن ما يوقفنا هنا مسألة الاعراب المقدر في كلا التعريفين ففي التعريف الأول ورد في آخر التعريف قوله: «لفظاً أو تقديراً» وهو يعنى الاعراب، أى انه تغير لفظى موجود في الشكل أى في آخر الكلمات أو مقدر أى مراعى في الذهن دون أن يكون له أثر في الكلمة المعربة.

وفي التعريف الثاني ورد قوله: «أثر ظاهر أو مقدر» أى انه يعترف هو الآخر بأن الاعراب ان لم يوجد في الكلمة المعربة فهو مراعى في الذهن.

وهذا مالا يتفق مع المنهج الذي ألزمنا انفسنا به في بحثنا هذا فالقرينة النحوية اما أن يكون لها تأثير في الصيغة أو لا يوجد لها تأثير، فاذا ظهر الاعراب قلنا انه موجود واذا لم يظهر قلنا انه غير موجود ولا داعي للقول بتقديره، فهو من باب اهدار القرينة الاعرابية لوجود قرائن أخرى تحل محلها.

وقول النحاة بالاعراب المقدر يظهر مدى اهتمام النحاة بهذه القرينة التي جعلتهم يوجهون المعنى النحوى على أساس منها، واعتمدوا في استخراج المعانى المختلفة على تعدد الوجوه الاعرابية، وهم مصيبون في ذلك الى حد كبير، وسناقش فكرة تقدير الاعراب مرة أخرى في مكان آخر من هذا البحث.

«الاعراب والنحو»

نحن لانقصد هنا صلة الاعراب بالنحو باعتباره قرينة من قرائن مختلفة تساهم في توضيح المعنى النحوى بل نقصد طرح هذا السؤال : هل يعتبر الاعراب والنحو شيئا واحدا أو يعتبر الاعراب جزءا من النحو كما هو مشهور وقبل الاجابة عن هذا السؤال نعرض في ايجاز لمفهوم النحو عند بعضهم :

أولا : مفهوم النحو:

١ - عند عبد القاهر:

لقد لخص الامام عبد القاهر الجرجاني ماهية النحو أثناء حديثه عن مفهوم النظم فقال : «واعلم أن ليس النظم الا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو، وتعمل على قوانينه وأصوله، وتعرف مناهجه التي نهجت فلا تزيغ عنها، وتحفظ الرسوم التي رسمت فلا تخل بشيء منها.

هذا هو السبيل فلست بواجد شيئا يرجع صوابه ان كان صوابا، وخطؤه ان كان خطأ الى النظم و يدخل تحت هذا الاسم الا وهو معنى من معانى النحو قد أصيب به موضعه، ووضع في حقه، أو عومل بخلاف هذه المعاملة فأزيل عن موضعه، واستعمل في غير ما ينبغي له، فلا ترى كلاما قد وصف بصحة نظم أو فساده، أو وصف بمزية وفضل فيه الا وأنت تجد مرجع تلك الصحة وذلك الفساد وتلك المزية وذلك الفضل الى معانى النحو وأحكامه، ووجدته يدخل في أصل من أصوله ويتصل بباب من أبوابه (٥).

هذا هو معنى النحو عند الامام عبد القاهر وهو معنى عام يشمل كل ماله صلة بالنظم شكلا أو مضمونا، فالبحث في الاعراب، والتقديم والتأخير، والفصل والوصل وغيرها من المباحث الجمالية من اختيار للكلمات ومواقعها وجرسها الى غير ذلك من كل ما يكون عنصرا جماليا أو يؤثر في المضمون، بل ان عبد القاهر لا يتفق مع النحاة الذين يبحثون في مجرد التقديم والتأخير لمجرد الاهتمام. يقول عبد القاهر: فجعلوا لا ينظرون في الحذف والتكرار، والاظهار والاضمار ولا في نوع من أنواع الوجوه والفروق الا نظرك فيما غيره أهم لك، بل ان لم تفعله لم يضررك، لا جرم أن ذلك قد ذهب بهم عن معرفة البلاغة، ومنعهم أن يعرفوا مقاديرها (٦).

٢ - عند ابن جنى

النحو عند ابن جنى أعم من ذلك، فيشمل النحو والصرف معا، يقول: **النحو: هو انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من اعراب وغيره، كالتثنية والجمع والتحقيق والتكسير، والاضافة والنسب، والتركيب، وغير ذلك، ليلحق من ليس من أهل العربية بأهلها في الفصاحة فينطق بها، وان لم يكن منهم، وان شذ بعضهم عنها رد به اليها (٧).**

٣ - رأى الخضرى

وكلام (الخضرى) في حاشيته «على شرح ابن عقيل» قريب من كلام

ابن جنى فالنحو عنده: علم بأصول مستنبطة من كلام العرب، يعرف بها أحكام الكلمات العربية حال أفرادها وحال تركيبها، وما يتبعها من بيان شروط لنحو «النواسخ»، وحذف العائد، وكسر «ان» وفتحها، أو نحو ذلك (٨).

و يدخل هذا التعريف بعض «مباحث الصرف» مع «مباحث النحو التي تختلف عن الاعراب مثل: التقديم والتأخير، وكسر «ان» وفتحها... الخ.

٤ - رأى الخضراوي

أما الخضراوي فتضيّق «مباحث النحو عنده حتى ليظن أنه متساومع مفهوم الاعراب» فهو عنده: علم بأقسيّة تغير ذوات الكلم وأواخرها بالنسبة الى لغة لسان العرب (٩). هذه أهم الآراء في تحديد مصطلح «النحو» وتحديد مباحثه، وهي - كما نرى - متفاوتة بين موسع لبحوث النحو شاملا النحو والصرف معا، ومضيّق لها، حتى ليخرج منها مسائل ذات أهمية كبيرة في الدراسات النحوية، كالرتبة وغيرها ويجعل النحو خاصا أو قاصرا على الاعراب وحده.

ثانيا: «مصطلح الاعراب» عند النحاة

كذلك اختلف مفهوم مصطلح «الاعراب» عند النحاة بين موسع لدائرته فيجعله شاملا مواضيع النحو المختلفة وهذا معنى قولهم، «علم الاعراب» أى العلم الخاص بتوضيح أحكام النحو، والاعراب هنا لا يقصد به المصطلح الخاص، أو الدراسة المحدودة لأواخر الكلم بل يقصد به توضيح المعانى الوظيفية المختلفة، نقول يختلف «مصطلح الاعراب» بين موسع لمفهومه كما ذكرنا، أو مضيّق له فيجعله قاصرا على دراسة التغير الحاصل في أواخر الكلمات، كما هو عند جمهور النحاة، ونعرض فيما يلي مفهوم الاعراب عند بعض النحاة:

أ - رأى الزركشى في مفهوم «مصطلح الاعراب» (١٠)

لم يقتصر الزركشى في كتابه «البرهان» على توسيع دائرة الاعراب

فيجعله شاملاً للدراسات النحوية فقط ، بل أدخل معها — في مفهوم الاعراب — الدراسات الصرفية أيضاً فقال موافقاً لقول من سبقه .

«قالوا والاعراب يبين المعنى، وهو الذي يميز المعاني، و يوقف على أغراض المتكلمين، بدليل قولك: «ما أحسن زيدا»، ولاتأكل السمك وتشرب اللبن، وكذلك فرقوا بالحركات وغيرها بين المعاني فقالوا «مفتح» بكسر الميم للآلة التي يفتح بها، و «مفتح» بفتح الميم لموضع الفتح، و «مقص بكسر الميم للآلة، و «مقص» بفتح الميم للموضع الذي يكون فيه القص و يقولون: «امرأة طاهر من الحيض لأن الرجل يشاركها في الطهارة» (١١).

فالزركشي في النص السابق يوافق المتقدمين في جعلهم الاعراب جامعاً أحكام النحو والصرف إذ نص على التفريق بالحركات بين اسم المكان واسم الآلة وهذه دراسة صرفية محضة.

وفي مكان آخر يقول:

«وعلى الناظر في كتاب الله الكاشف عن أسرار النظر في هيئة الكلمة وصيغتها، ومحلها، لكونها مبتدأ أو خبراً أو فاعلة أو مفعولة أو في مبادئ الكلام أو في جواب، الى غير ذلك من تعريف أو تنكير، أو جمع قلة أو كثرة، الى غير ذلك، ويجب عليه مراعاة أمور، أحدها — وهو أول واجب عليه — أن يفهم معنى ما يريد أن يُعربَه مفرداً كان أو مركباً قبل الاعراب فانه فرع المعنى» (١٢).

وفي هذا النص أيضاً يخلط الزركشي بين بحوث النحو (وهو الاعراب والترتيب والتعريف والتنكير) وبحوث الصرف (وهي هيئة الكلمة، وصيغتها وجمعها) وأفضل شيء قاله الزركشي في هذا النص ما ذكره عن الاعراب والمعنى فالاعراب عنده فرع المعنى، فعلى القارئ أن يتدبر المعاني أولاً، ثم بعد ذلك يتعرض للاعراب، وليس كما صار إليه الأمر من جعل المعنى تابعا للاعراب، وقياس البراعة النحوية بمقدار تعدد الأوجه الاعرابية الممكنة من خلال التفسيرات المختلفة ثم قياس المعاني بعد ذلك عليها، مما جعل كل ضارب بسهم في هذا العلم لا يخطئ حجة حتماً وواجداً تأويل لا يدعم به قوله.

ب - رأى ابن قتيبة في مفهوم الاعراب

وابن قتيبة يتفق مع الزركشى في جعله الاعراب مساويا للنحو وان كان لا يدخل مباحث الصرف فيه ويستشهد لما يقول بقوله:
ولو أن قارنا قرأ: «فلا يحزنك قولهم أنا نعلم ما يسرون وما يعلنون». —
أى بفتح الهمزة من «أنا» وترك طريق الابتداء بـ «بانا» —
بقصد ترك كسر إن.. لقلب المعنى عن جهته وأزاله عن طريقته، وجعل النبى
صلى الله عليه وسلم محزوناً لقولهم: «ان الله يعلم ما يسرون وما يعلنون»، وهذا
كفر ممن تعمدوه وضرب من اللحن لا يجوز الصلاة به، ولا يجوز للمؤمنين أن
يتجاوزوا فيه» (١٣) فالزركشى يدخل — في الاعراب — مسألة فتح «ان»
وكسرها وذلك ليس راجعاً الى الاعراب بمفهومه الضيق وهو تغير أو آخر الكلم.

ج - رأى ابن جنى

أما ابن جنى فإنه يجعل الاعراب خاصاً بالتغير لأواخر الكلم، أى أنه
متطابق مع رأى جمهور النحاة في مفهوم مصطلح الاعراب يقول ابن جنى عن
الاعراب مايلي:

«هو الابانة عن المعاني بالألفاظ، ألا ترى أنك اذا سمعت: «أكرم سعيد
أباه، وشكر سعيد أباه»، وشكر سعيد أبوه «علمت برفع أحدهما ونصب الآخر
الفاعل من المفعول، ولو كان الكلام شرحاً واحداً لانبهم أحدهما من
الآخر» (١٤).

هذا هو رأى ابن جنى في الاعراب، وهو يعنى عنده تغير أو آخر الكلمات للابانة
عن المعاني المختلفة فيتميز الفاعل المرفوع عن المفعول المنصوب.

لكن الصيغ قد لا تقبل الاعراب إما لبنائها وإما لعدم ظهور العلامات عليها (وهي
المعربة اعراباً تقديرية) فتلجأ اللغة الى وسيلة أو قرينة أخرى كالرتبة the class أو
المطابقة the concord للتمييز بين المعاني، يقول ابن جنى:
«فان قلت قد تقول: «ضرب يحيى بشرى» فلا تجد هناك اعراباً فاصلاً وكذلك

نحوه قيل: اذا اتفق ما هذه سبيله مما يخفى في اللفظ حاله الزم الكلام من تقديم الفاعل وتأخير المفعول ما يقوم مقام الاعراب فان كانت هناك دلالة أخرى من قبل المعنى وقع التصرف بالتقديم والتأخير نحو: «أكل يحيى كمثرى»، لك أن تقدم أو تؤخر كيف شئت وكذلك: ضربت هذا هذه، و«كلم هذه هذا» (١٥).

وحديث ابن جنى في النص السابق يوضح وظيفة الرتبة في ايضاح المعنى عندما تتخلف قرينة الاعراب، فتسد الرتبة مسد الاعراب.. والمطابقة أيضا في النوع والشخص والعدد قرينة نحوية تساهم في الابانة عن المعنى، يقول ابن جنى:

«وكذلك ان وضع الغرض بالتثنية أو الجمع جاز لك التصرف، نحو «أكرم اليحيى البشريين، وضرب البشريين اليحيون» (١٦) بل ان ابن جنى ينص أيضا على الحال المشاهدة وأثرها في ايضاح المعنى، فيقول:

«وكذلك لو أومأت الى رجل وفرس فقلت: كلم هذا هذا فلم يجبه «لجعلت الفاعل والمفعول أيهما شئت لأن في الحال بيانا لما تعنى» (١٧).

ونلاحظ أن ابن جنى من النحاة الأوائل الذين وضحت لديهم فكرة المعنى النحوى، ووظائف القرائن النحوية المختلفة في بيانه، وأنه ليس الاعراب وحده الذي يوضحه». مما تقدم نرى أن النحاة كانت لهم نظريتان بالنسبة للاعراب.

النظرية الأولى:

ترى أن الاعراب مساو للنحوفيشمل العلامة والرتبة والمطابقة، بل يشمل مباحث الصرف أيضا كالتثنية والجمع، والنسب والتصغير، وهذه النظرة لاتعلىق لنا عليها فما دام الاعراب هو النحوفلا بأس من قولهم: ان الاعراب يقوم عليه بيان المعنى، لأنه يشمل العلامة وغيرها من القرائن المختلفة كالرتبة والمطابقة والصيغة.

النظرية الثانية:

ترى أن الاعراب وحده جزء من كل، وقرينة من القرائن لها دور في بيان المعنى مع غيرها من القرائن الأخرى التي لا تقتصر عند ابن جنى على القرائن اللفظية بل يدخل معها أيضا القرائن المشاهدة وهي الحال أو الموقف الذي يوضح طرفا من المعنى .

وابن جنى واضح كل الوضوح كل الاعتدال، لا يبالغ في دور قرينة ما بل يعطيها حقها فقط دون زيادة أو نقص .

أما حديثنا فهو مع الذين نسبوا الى الاعراب معظم الفضل في بيان المعنى النحوى ومجوده وبالغوى إظهار قيمته، الأمر الذي دفعهم الى تعقيد معالجة النصوص اللغوية، وإيراد كثير من الأوجه الاعرابية في تفسيرها، مما جعل الاعراب أصلا وأساسا للمعنى وليس فرعاً عنه كما ذكر الزركشى منذ قليل، اذ رأى أنه ينبغي تصور المعنى قبل الاعراب، لأن الاعراب فرع عنه.. فالاعراب — عند الزركشى — تابع للمعنى وهذا هو الأصل، أما عند بعض النحاة فالاعراب أصل للمعنى، وعندهم أن تصور المعنى تابع لتصور الاعراب، فالمعنى يتعدل تبعا للاعراب، ولا يتعدل الاعراب تبعا للمعنى، وذلك خطأ واضح نبه اليه الزركشى — رحمه الله — اذ الاعراب في خدمة المعنى وليس المعنى في خدمة الاعراب .

الاعراب في الاسم والفعل

لقد كان لاهتمام النحاة بالاعراب أثر كبير في مناقشة بعض المسائل التى لا تفيد كثيرا البحث اللغوى، من ذلك اختلافهم في أصالة الاعراب في الاسم والفعل، هل الاعراب أصل في الأسماء؟ أو أصل في الأفعال؟ أو أصل فيهما معا؟

أ — مذهب البصريين

ذهب البصريون الى القول بأصالة الاعراب في الاسماء دون الأفعال ذلك لأن الاعراب انما هو للفصل بين المعانى المختلفة كالفاعلية والمفعولية، فالرفع

علم الفاعلية، والنصب علم المفعولية، والجر علم الاضافة.. وليست الافعال كذلك فليس فيها فاعلية أو مفعولية فدخلها الاعراب على سبيل الاستحسان (١٨).

أما الاسم فان صيغته قابلة للمعاني السابقة، ففى قولنا:

«ما أحسن زيدا» بالنصب يفيد التعجب .

وبالرفع نحو: «ما أحسن زيد» يفيد النفى، وبالجر نحو، «ما أحسن زيد» برفع «أحسن» وجر «زيد» يفيد الاستفهام فلولا الاعراب لوقع اللبس (١٩).

وقد قالوا في اعراب المضارع:

انما أعرب المضارع لمشابهته الاسم في جريانه على اسم الفاعل في الحركات والسكنات و يقصدون بذلك أن قولنا: «يعلم» متفقة في مجرد الحركات والسكنات مع «عالم» فالمضارع يبدأ بحركة فسكون فحركاتان هكذا (/٥/) وكذلك اسم الفاعل.. كما أنه يشبه الاسم في قبوله «لام الابتداء» فكما تدخل على الاسم مثل «لعبرة، لذكرى» من قوله تعالى: «ان في ذلك لذكرى لمن كان له قلب أو ألقى السمع» (٣٧). ق «ان في ذلك لعبرة لمن يخشى» (٢٦) — النازعات تدخل على المضارع نحو «لتبلون»، لتسألن من قوله تعالى:

«لتبلون في أموالكم وأنفسكم، ولتسمعن من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم ومن الذين أشركوا أذى كثيرا».. ١٨٦ — آل عمران

«ثم لتسألن يومئذ عن النعيم» ٨ — التكاثر

كما يشبهه في التخصص بعد الشروع (٢٠).

«رأى الكوفيين»

لقد كان الكوفيون أقرب الى الشكلية والواقعية اللغوية حينما لم يدخلوا في متاهة البحث عن الأصل والفرع في اعراب الاسم والفعل فقالوا: ان الاعراب أصل في الاسماء والأفعال معا، ولا فرق بين الاسم والفعل، وذلك لأنه كما توجد المعاني المختلفة في الاسماء فكذلك توجد في الأفعال ففى قولهم: «لاتأكل

السّمك وتشرب اللبن» فأَن نصب المضارع «تشرب» أو رفعه أو جزمه يغير المعنى، واعرابه على صورة من الصور الثلاث يحدد المقصود، فالفعل تأكل «منهى عنه لأنه مجزوم «بلا الناهية» فإذا جزم الفعل «تشرب» بالعطف كان الشرب منهيًا عنه أيضًا وإذا نصب «تشرب» كان النهى عن الجمع بينهما أى يجوز فعل واحد منهما دون الآخر، وإذا رفع «تشرب» كان المقصود إباحة شرب اللبن والنهى عن أكل السمك.

ولاشك أن الحركة الاعرابية هي التي حددت معنى من المعاني الثلاثة، وكلام البصريين عن الفعل بأنه لا تتعاوره المعاني المختلفة غير صحيح.. إن البحث عن فكرة الأصل والفرع غير مجد لأنه لن تترتب عليه نتائج إيجابية فهو كالبحث في أصل اللغة وماشابهه من البحوث الغيبية التي لا تساعد على فهم نص أو حل مشكلة لغوية.

«القول بانكار الاعراب»

إن الحديث عن هذه المسألة قد يكون غير مجد لوضوح ضحالة بعض الأفكار التي تقول بعدم وجود الاعراب، ووضوح الاعراب في اللغة العربية وضوحا لا يدانيه وضوح اعرابي آخر في بعض اللغات المعربة يغنينا عن الخوض في هذه المسألة، ولا أظن أنه يمكن للغة غير معربة أن يطرد نظام الحركات والحروف الاعرابية فيها كما طرد في اللغة العربية فلا يمكن للضمة أو ماناب عنها أو الفتحة أو ماناب عنها، أو الكسرة أو ماناب عنها أن تطرد ذلك الاطراد المطلق الذي لا يتخلف.. ومن قديم انبرى المدافعون عن الاعراب منذ أن تعرض «محمد بن المستنير» المشهور «بقطرب» لمسألة انكار الاعراب، فقد انبرى للدفاع عن الاعراب باستفاضة «الزجاجي» في كتابه «الايضاح في علل النحو».

لكن الذي يلفت الانتباه في هذه القضية أنه منذ وقت «قطرب» إلى زمان «الزجاجي» لم يتحدث أحد أو ينبرى عالم للدفاع ضد انكار الاعراب من قبل قطرب «مما يلقي ظلالا من الشك حول موقف قطرب» من قضية انكار

الاعراب، اذ لا يعقل أن تمر أكثر من مائة عام دون أن يتحدث أحد عن موقف «قطرب» أو يرد عليه، اللهم الا اذا كانت هناك كتب قد اندثرت ولم تصل اليها عن هذه القضية، وأياما كان الأمر فان المدافعين عن النظرية كثيرون، وان كانت هي في الاصل لا تحتاج الى دفاع.

ولعل من أبرز المشككين في نظرية الاعراب المرحوم الدكتور «ابراهيم أنيس» في كتابه القيم: «من أسرار اللغة» والحق أنه تكلم عن القضية بصورة مستفيضة وبذل في تبريرها جهدا كبيرا، وعلى الرغم من أن أستاذنا حاول ان يحصى ميتا فانه أظهر براعة وعلماء وعقلا وعمقا في محاولته إنكار «قصة الاعراب» كما سماها رحمه الله رحمة واسعة ولم يرد أحد من الباحثين — كما أظن — على أستاذنا الكبير ردا علميا شافيا، بل كلها ردود مختصرة لا تشفى غليلا ولولا أنني في هذا البحث لا أريد الافاضة في هذه المسألة لرددت على كل ما جاء في نظريته العميقة المستفيضة حول الاعراب.. الا أنني أرد ردا بسيطا على كل عالم في الزمن القديم والحديث أنكر نظرية الاعراب، يتمثل فيما يلي:

من الغريب أن نجد جميع المنكرين لفكرة الاعراب يلتزمون في كل كتبهم وأحاديثهم وخصوصا فيما تعرض لانكار الاعراب، أقول يلتزمون بالاعراب في كلامهم، وحينما نتصفح كتاب العالم الجليل الأستاذ ابراهيم مصطفى — وهو لم يوغل كثيرا في انكاره للاعراب كأستاذنا الدكتور ابراهيم أنيس — أقول حينما نتصفح كتابه «احياء النحو» بدءا من الصفحة الأولى وانتهاء بالصفحة الأخيرة نجده ملتزما لسنن الاعراب رفعا ونصبا وجرا، حركات وحروفا، فكيف ينكر أستاذنا الجليل قضية مشى على منهجها بدقة في تأليف كتابه القيم، فما وجدنا فاعلا منصوبا أو مجرورا، وما وجدنا منصوبا جاء مرفوعا أو مجرورا، وما وجدنا مجرورا جاء منصوبا أو مرفوعا.

كذلك أستاذنا الجليل الدكتور ابراهيم أنيس، لو حاولنا أن نطبق ما قاله عن نظريته من تجاوز الحروف أو ايثار بعض الحروف لحركات معينة، لما وجدنا ذلك صادقا على كل ما جاء في نظريته ولوجدنا أن المرفوع أو المنصوب أو المجرور

انما جاء على ذلك، لالأنه يؤثر أى الحرف الأخر فيه (حرف الاعراب) حركة معينة، ولالأنه مجاور لحرف يؤثر حركة معينة، لكنه جاء على هذه الصورة الحركية المعينة لالأنها علامة اعرابه.

الحق أن أستاذنا الكبير، ماترك جهدا الا وبذله من أجل ايضاح نظريته وحقا لقد بذل المرحوم الدكتور ابراهيم أنيس جهدا خارقا وفكرا عميقا أشهد أن ماجاء به أحد قبله، ولن يجيء به أحد بعده في سبيل هدم نظرية الاعراب، ولكنه للأسف دافع عن فكرة — في ظنى — خاسرة.

ترى ألا يمكن أن نصدق ماجاء خاصا بالاختطاء الاعرابية، لنقول انها كانت مجرد انسجومات صوتية؟ أو مجرد تجاوز حروف تميل لحركات معينة (٢١).. هل يمكن أن نقول في قراءة من قرأ «أن الله برىء من المشركين ورسوله». ٣ — التوبة. بجر رسوله.. ان ذلك لا يغير المعنى، وهل نقول في قوله تعالى: «انما يخشى الله من عباده العلماء» ٢٨ — فاطر

بنصب لفظ الجلالة ورفع العلماء ان الاعراب هنا مجرد انسجام صوتى، أو مجرد ميل لبعض الحركات دون البعض؟ لاأظن أننا نستطيع قول ذلك، وسواء أصبحت هذه الروايات التي ذكرت في مجال الحديث عن سبب تأليف النحو أو لم تصح، فان الثابت الذي لا شك فيه هو أن تغيير اعرابها على نحو ماجاء في هذه القراءات الخاطئة يغير معناها ويخرجها عن الصواب اللغوى والدلالى: ان استاذنا الجليل يميل الى القول بأن المعنى يعتمد اعتمادا كبيرا على مواقع الكلمات في الجملة.

ويستشهد بكثير من الآيات القرآنية التي حافظت فيها بعض الصيغ التي تنسب لباب واحد على موقعها دون تغيير في ذلك الموقع. ويرى أستاذنا رحمه الله أن نظام الجملة العربية يحدد مواقع الصيغ بدقة ولا تخرج عن مواقعها الا لضرورات أو أغراض معينة، فالفاعل يتقدم على المفعول، وهذا التقدم للفاعل والتأخر للمفعول هو الذي يميز كلا منهما عن الآخر وليست حركة الفاعل أو المفعول (٢٢).. لكن أستاذنا رحمه الله يستثنى من ذلك بعض

الأغراض — كالحصر، وطول الكلام مع الفاعل وتوابعه — التي تميز تقدم المفعول على الفاعل.

وبحسب لنا بأمثلة كثيرة، لا أظنها مع كثرتها هذه الا ممثلة لقوة العلامة الاعرابية وأثرها في بيان المعنى وليس كما رآها استاذنا ممثلة لموقف يختلف عن القاعدة العامة لموقع كل من الفاعل والمفعول.

١ — مثال تقدم المفعول على الفاعل في الحصر قوله تعالى:

«وما يعلم تأويله الا الله» ٧ — آل عمران

بتقديم المفعول (تأويله) على الفاعل (الله) للحصر.

٢ — أما طول الكلام وتوابعه فيمثل له بقوله تعالى:

«واذا حضر القسمة أولو القربى واليتامى والمساكين فارزقوهم منه وقولوا لهم قولا معروفا» ٨ — النساء

فقد تقدم المفعول (القسمة) على الفاعل (أولو القربى) لوجود توابع متتالية بعده هي (اليتامى — المساكين) وكذلك قوله تعالى:

«لن ينال الله لحومها ولا دماؤها» ٣٧ — الحج

بتقديم المفعول «الله على الفاعل» لحومها «لا يلائنه بمعطوف عليه» دماؤها (٢٣) «لكن هاتين الحالتين ليستا الوحيدتين فقد أتبعهما بحالة ثالثة هي:

٣ — اشتغال الفاعل على ضمير يعود على المفعول مثل قوله تعالى:

«قال الله هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم» ١١٩ — المائدة

«وإذ أتى إبراهيم ربه بكلمات فأتمهن» ١٢٤ — البقرة.

«يوم لا ينفع نفسا إيمانها لم تكن آمنت من قبل أو كسبت في إيمانها خيرا» ١٥٨ — الأنعام.

بتقدم المفعولين (الصادقين، إبراهيم، نفسا) على الفاعلين وهي على

الترتيب «صدقهم، ربه، إيمانها» (٢٤)

ولا يقف أستاذنا الجليل عند هذا الحد بل يسرد لنا في الصفحات التالية أمثلة مختلفة من القرآن الكريم تقدم فيها المفعول على الفاعل بسبب مراعاة الفواصل كقوله تعالى:

«فأوجس في نفسه خيفة موسى» ٦٧ — طه

بتقديم المفعول (خيفة) على الفاعل (موسى)

فلما جاء آل لوط المرسلون «قال أنكم قوم منكرون» ٦١ — ٦٢ الحجر. بتقديم المفعول (آل لوط) على الفاعل (المرسلون)

«قال أنى يحىي هذه الله بعد موتها».. البقرة ٢٥٩. بتقديم المفعول (هذه) على الفاعل (الله) (٢٥).

و يفصل أستاذنا الكريم القول في تقديم المفعول على الفاعل في كل واحدة من هذه الآيات الثلاث في براعة وذكاء نادرين:

ثم يذكر الأستاذ الكبير في الصفحة التالية حشدا من الأمثلة القرآنية التي تقدم فيها المفعول على الفاعل لكون الفاعل كلمة كريمة على النفس مثل كلمة «الموت» أو «الضرر»، وذكر «للموت» أربعة أمثلة، و «للضرر» أربعة أمثلة أيضا (٢٦).

وبعد هذا الحشد من الأمثلة هل يمكن القول: ان الموقع وحده يمثل وسيلة مثل لحفظ نظام الجملة في اللغة العربية أو يعتمد عليه في ايضاح معانى الصيغ في الجملة؟

ان ايمان أستاذنا بما قدمه ربما شابه بعض التأثير بنظام اللغات الأجنبية الأخرى كالانجليزية وهي لغة محافظة على مواقع صيغها في الجملة، وليست لها مرونة اللغة العربية، لكن لكل لغة خصائصها التي ينبغى ألا تكره لغة أخرى على الخضوع لمقاييسها.

الحق أننى معجب كل الاعجاب بدفاع العالم الكبير عن نظريته، لكننى لم أستطيع أن اقتنع بها أو على الأقل لم أقنع بما جاء مخالفا لمعلوماتى عن الاعراب فيها.

لنرجع مرة أخرى لمناقشة بعض الأمثلة التي وردت في سياق حديث أستاذنا الكبير. ولنسأل هل يمكن استبدال حركة الفتحة في المفعولات المتقدمة وهي: «خيفة» من قوله تعالى «فأوجس في نفسه خيفة موسى» و «آل لوط» من قوله تعالى «فلما جاء آل لوط المرسلون»

وهل يمكن أن نعتبر الفتحة هنا خاضعة لقانون الانسجام الصوتي وتجاوز الحروف؟ لا اظن ذلك ممكنا.

ان حركة الفتحة أو ماناب عنها، والضممة أو ماناب عنها، والكسرة أو ماناب عنها لا يمكن ان تخضع لفكرة الانسجام الصوتي، فهل تناسب الحركات الاعرابية جميع حروف الأبجدية العربية؟ أى هل يمكن القول ان حروف العربية تخضع دون استثناء للخفة والانسجام الصوتي، واذا جاز ذلك في حركة الفتحة التي وصفها الأستاذ الجليل ابراهيم مصطفى بأنها الحركة الخفيفة المستجبة (٢٧) — نقول اذا جاز ذلك في الفتحة فهل تتساوى مع الفتحة الكسرة وهي علامة نصب المؤنث والياء وهي علامة نصب وجمع المذكر؟ لا اعتقد ذلك، واذا جاز كل ذلك في علامات النصب فهل يصدق قانون الانسجام وتجاوز الأصوات على علامات الرفع وعلامات الجر؟ لا تفرق اللغة — في هذين القانونين — بين العلامات المختلفة.. وتأتى علامة من العلامات — تبعا لأحد هذين القانونين — لتهدم قانون الاعراب؟ لا اعتقد أنه من الممكن اطراد قانون الانسجام على هذه الصورة — المتواترة، اننا لانكر فكرة الانسجام الصوتي ابتداء فهي ذات أثر واضح في العربية، لكننا ننكر أن تكون هى البديل لفكرة الاعراب.. ولقد وصف أستاذنا بعض الصيغ التي جاءت متأخرة عن موقعها لكرائها وعدم قبول النفس لها مثل صيغة «الموت» وصيغة «الضر»

وقد ساق كلا منهما في أربعة مواضع فهل يكون كراهية سماع الصيغة هو السبب المباشر في تأخيرها؟

اننا لورجعنا الى المعجم المفهرس ما وجدنا ذلك مطردا، لكننا نرى الموت في موضع المسند اليه أو المتصل بالسند اليه يأتى بعد الفعل أو الناسخ مباشرة دون تأخير كقوله تعالى: (٢٨)

«وجاءت سكرة الموت بالحق ذلك ما كنت منه تحيد» ١٩ سورة ق
فجاءت (الموت) مضافة الى الفاعل ولم تتأخر عن الفعل فلم يقل مثلاً:
وجاءت بالحق سكرة الموت، هذا على الرغم من أن صيغة «سكرة» توحى بالموت
فلم لم تتأخر هي الأخرى وهي ايضاً كراهية على السمع؟!
كما جاءت بعد «ان» مباشرة في قوله تعالى:
«قل ان الموت الذي تفرون منه فانه ملائكم» ٨ سورة الجمعة
كما أننا نجد كلمة (الموت أو الموتى) تأتي عقب الفعل مباشرة وهي مفعول عندما
يضم الفاعل كقوله تعالى:
«وأحيى الموتى باذن الله..» ٤٩ سورة آل عمران
«واذ تخرج الموتى باذن» ١١٠ سورة المائدة
بل انها تأتي في صدر الجملة مباشرة في قوله تعالى:
«والموتى يبعثهم الله» ٣٦ سورة الأنعام.

أن صيغة «الموت» وماتفرع عنها من صيغ ذكرت في القرآن أكثر من
١٧٥ (مائة وخمس وسبعين مرة، بل ان تكرار الكلمة — مهما نفرت منه الطباع،
وأشاحت عن سماعه الأسماع — مقصود للزجر والردع والرجوع الى صراط الله
المستقيم، فلا يمكن ان يفسر لنا مبدأ الكراهية والنفور فكرة التخلي عن الموقع وعدم
الالتزام به.

هذا الى جانب انه على فرض اقتناعنا بفكرة رتبة الصيغة فاننا — بعد
ذلك — لازلنا محتاجين لتفسير التزام علامة اعرابية محددة للباب الواحد، فكلمة
الموت على اختلاف مكانها من الجملة لم تفقد علامتها الاعرابية ولم تستبدل
بعلامة أخرى.

تأثر النحو العربي بغيره من نحو اللغات الأخرى:

لاأظن لحديث في هذه المسألة من الأهمية بمكان، لكننا فقط نسوق
رأينا لنوضح أن اللغويين المحدثين اختلفوا على شيء لا يستحق هذا الاختلاف
كله أو بعضه، اذ نجد البعض يسوق الأدلة على تأثر النحو العربي بغيره من نحو

اللغات الأخرى في أصوله أو فروعه كاللاتينية أو الإغريقية أو السوربانية، كما نجد البعض الآخر ينبى للدفاع عن النحو العربى يدفع عنه كل شبهة فى تأثيره بغيره من اللغات الأخرى، وكما قلت، فالأمر هين يسير، فالتأثير والتأثر بين اللغات والآداب وارد ومقبول، وما ذمت لغة أو أدب لأنهما تأثرا بلغة وأدب أمة أخرى، ولا مدحت لغة أو أدب لأنهما أثرا فى لغة أو أدب أمة أخرى، إنما تمدح اللغة أو الأدب أو يُدَمَّأ إذا ما نهضا بحاجات الأمة العقلية والثقافية والانسانية أو إذا لم يؤديا ما كان يطمح أن يؤدى بواسطتهما.

ونحن هنا لاننكر فكرة تأثير اللغة العربية أو أدبها بغيرها من اللغات الأخرى، كما لانشبته، وسواء أكان هذا التأثير صحيحا أم غير صحيح فان الأمر الذى لامراء فيه هو ارتقاء اللغة العربية ارتقاء منقطع النظر فى صرفها ونحوها وأسلوبها وبلاغتها عجزت اللغات عن الطموح الى مثله، ويتساوى بعد ذلك أن يثبت تأثيرها بغيرها من اللغات أم لم يثبت.

وهانحن نسوق بعضا من هذه الأفكار حول هذه المسألة:
لقد أثبت بعض الباحثين المحدثين فكرة تأثير النحو بغيره من اللغات الأخرى فالدكتور عبد الرحمن أيوب يثبت فى كتابه القيم «دراسات نقدية فى النحو العربى» تأثير النحاة — فى تقسيم الكلمة — بالفكر اليونانى، اذ تأثروا بتقسيم أفلاطون للموجودات فقد كانت مشكلة الوجود والعدم من أولى المشاكل التى تعرض لها فلاسفة الإغريق وقد رأى أفلاطون أن الموجودات نوعان: ذوات وأحداث — أما الذوات فهى أمور مادية أو معنوية.. وأما الأحداث فهى أفعال تقع فى زمن خاص (٢٩).

هذا تقسيم أفلاطون للموجودات، و يعلق الدكتور عبد الرحمن على ذلك بقوله: «وأود أن الفت نظرك هنا الى أن أفلاطون كان يقسم الموجودات لا الألفاظ التى تدل عليها» (٣٠).. أى ان النحاة أخطأوا كما يرى الدكتور عبد الرحمن — حينما أخذوا تقسيم أفلاطون للموجودات، وطبقوه حرفيا على الألفاظ، فهناك فرق

بين الشيء والرمز الخاص به.. وبعد أن يوضح الدكتور تقسيم النحاة للكلمة على أساس من التقسيم اليوناني يقول: «لقد وقع النحاة في هذا الخطأ لأنهم كانوا في الواقع متأثرين بالفلسفة الاغريقية عن الموجودات أكثر مما كانوا يدرسون خصائص الألفاظ العربية ذاتها، ليقسموها على أساس هذه الخصائص» (٣١).

وعلى أية حال، فإن تأثير النحاة بالفلسفة الاغريقية منهجيا ليس يعيننا الآن بحثه لكن الذي يعيننا هو التأثير في مسألة الاعراب. لقد أثبت الدكتور أحمد مختار عمر في كتابه «البحث اللغوي عند العرب» تأثير النحو العربي بأخيه «النحو السرياني» في مجالين: الأول: الأجدية، والثاني حركات الاعراب. والذي يهمنا هنا هو التأثير باعراب النحو السرياني، يقول:

«..نشأة الحركات الاعرابية في فجر الاسلام والتي ينسب وضعها الى أبى الأسود الدؤلى هي في الحقيقة مأخوذة عن السريان، فقد استخدم أبو الأسود طريقة الشكل بالنقط، وكانت إحدى طرق الشكل عند السريان وهى الطريقة التي اتبعها النساطرة» (٣٢).

هذا على الرغم من أن الدكتور أحمد قد تردد في قبول الرأى القائل بوقوع النحو العربي تحت نفوذ النحو السوراني في قوله: «اننا نتردد كثيرا في قبول الرأى القائل بوقوع النحو العربي تحت نفوذ النحو السرياني، ومجرد التشابه في تقسيم أو أكثر أو في بعض المصطلحات لا ينهض دليلا لا ثبات مثل هذه الدعوى العريضة» (٣٣).

فالدكتور أحمد ينفى فكرة خضوع النحو العربي في منهجه وتقسيماته ومصطلحاته للنحو السرياني، لكنه يؤكد اقتباسه للأجدية السريانية وعلاماتها الاعرابية ممثلة في النقط الذى وضعه أبو الأسود، وكما ذكرت فنحن هنا فقط نسوق الأدلة في التأثير أو عدمه.

وكل ما قيل عن تأثر النحو العربي بالسورياني أو غيره إنما هو مجرد ظن، وكثيراً ما يهتد الباحثون لآرائهم بقولهم: «يغلب على الظن» أو ماشابهها من العبارات.

جورجي زيدان وفكرة تأثر النحو العربي بالنحو السرياني

أما جورجي زيدان فيغلب على ظنه هذه الفكرة دون القطع برأى فيها، يقول:

«و يغلب على ظننا أنهم نسجوا في تبويبه على منوال السريان، لأن السريان دونّوا نحوهم وألقوا فيه الكتب في أواسط القرن الخامس الميلادي، أول من باشر ذلك منهم الأسقف يعقوب الرهاوي الملقب بمفسر الكتب، المتوفى سنة ٦٤٠م فالظاهر أن العرب لما خالطوا السريان في العراق اطلعوا على آدابهم وفي جملتها النحو فأعجبهم، فلما اضطروا الى تدوين نحوهم نسجوا على منواله لأن اللغتين شقيقتان، وأقسام الكلام في العربية نفس أقسامه في السورانية» (٣٤).

لكن الدكتور أحمد مختاريشك في أفكار جورجي زيدان كما ذكرنا في الصفحة السابقة مباشرة فلا سبق الزمنى ينهض دليلاً على التأثير في اللغة المتأخرة ولا مجرد التشابه في الأفكار (٣٥).

والذى يهمنا من حديث جورجي زيدان ليس مجرد التأثير العام في المنهج أو الافكار بالنحو السرياني، لكن التأثير المحدد بالاعراب، فهو لا يثبت ذلك التأثير بل ان نفيه عنده أقرب الى اثباته، اذ هو يثبت فقط تأثر أبى الأسود بالنقط دون الحركات فهو يقول عن النقط مايلي:

«وأول من رسمها أبو الأسود الدؤلى فانه وضع نقطا تمتاز بها الكلمات أو تعرف بها الحركات، ولذلك توهم بعضهم أنه وضع نقط الاعجام والحقيقة أنه وضع نقطا لتمييز الاسم من الفعل من الحرف..

والأرجح أنه اقتبس ذلك من السوريان أو الكلدان جيرانه في العراق (وهذا كلام جورجي زيدان) وكان عندهم نقط كبيرة توضع فوق الحرف أو تحته لتعيين لفظه، أو تعيين الكلمة الواقع هو فيها «أسم هي أم فعل أم حرف» وكان

عندهم أيضا نقط هي حركات وضعها يعقوب الرهاوى قبيل ذلك الزمن» (٣٦).

هذا عن النقط وظن أخذ أبى الأسود لها من السريان أو الكلدان لمجرد الاتصال بهاتين الأمتين ومجاورتها للعرب.. ونلاحظ أن هذه النقط لتمييز أقسام الكلمة دون الاعراب.. أما الحركات الاعرابية برسمها وصورتها الحالية فلا يستطيع المؤرخ الكبير القطع فيها برأى.. بل ينفى أية أفكار من نوع ما، وهذه المسألة هي التي تهمنا هنا كثير. يقول جورجى زيدان عن حركات الاعراب ما يلى:

«أما صور الحركات التي وصلت إلينا نعى الضمة والفتحة والكسرة فلا نعلم واضعيتها ولا الزمن الذي وضعت فيه، ولكن الغالب أنها وضعت في القرون الأولى للإسلام، كما وضعت نقط الاعجام اقتداء بالسريان لأن هؤلاء وضعوا الحركات لحروفهم في القرن الثامن للميلاد نقطا كما فعل العبرانيون.. لكنهم لم يقتبسوها من أحرف الألسنة الأخرى كما فعل السريان بل أخذوها من الأبجدية العربية» (٣٧).

فإذا كان يغلب على ظن المؤرخ الكبير اقتباس العرب للنقط من السريان، فإنه لا يستطيع حتى مجرد الظن في وصول حركات الاعراب للغة العربية، ذلك لأن حركات الاعراب ما هي الا حروف العلة العربية في صورة مصغرة، فهي عربية لحما ودما، وضعها الخليل بن أحمد الفراهيدي على أرجح الأقوال.

مصطفى صادق الرافعى يؤيد تأثر النحو العربى بالسريانى في حركات الاعراب

وإذا كان جورجى زيدان لا يستطيع مجرد الحديث عن حركات الاعراب الحالية فان مصطفى صادق الرافعى يرى أن هذه الحركات من تأثير السريان حينما تنصروا وأرادوا ضبط قراءتهم في الأناجيل فوضعوا علامات صغيرة على الحركات ولا يزال أثر هذه الطريقة في المصاحف المخطوطة في القرن الثانى للهجرة (٣٨).

وعلى أية حال فإن حديث مصطفى صادق الرافعي يتصل بحديث جورجى زيدان بسبب ما فكلاهما يثبت التأثير السورىاني في نقط المصاحف العربية، الا أن جورجى زيدان يتوقف عند النقط أما الرافعي فانه يرى ان أثر ذلك التأثير امتد إلى الحركات الاعرابية ذاتها.

المنكره لتأثر النحو العربى بغيره من اللغات الأخرى

إذا كان هناك من يعقد صلة بين النحو العربى وغيره من نحو الأمم الأخرى فإن هناك من ينكر هذه الصلات أو — على الأقل — يرى ضالة تأثيرها في النحو العربى ووجد علماء من الشرق والغرب يدافعون عن أصالة النحو العربى.

فالاستاذ أحمد أمين يرى ضالة تأثير النحو السريانى في النحو العربى، وان كان هناك من تأثير فانما هو تأثير غير مباشر بالفلسفة الاغريقية في طريقة تحليلها وتحليلها للأشياء، أما أن يكون هناك تأثير نحو مباشر فلا (٣٩).

كما انبرى للدفاع عن أصالة النحو العربى من الغرب كثيرون أمثال جويستون لويون ويبدو — كما يقول الدكتور أحمد مختار — «أن أولئك المولعين برد كل ما هو عربى الى أصل أجنبى هم من تلك الفئة من الباحثين التي تستكثر على العقلية العربية الاستقلال الفكرى، وتنفى عنها الأصالة العلمية، ويبدو أيضا أن أولئك الباحثين قد ظنوا أن النحو العربى قد ولد ناضجا، لأنه جاءنا ناضجا، فاتخذوا من ذلك دليلا على نقله من نحو أمة أخرى (٤٠) .. «الحق أنه ما من علم ينشأ ناضجا تاما هكذا فجأة دون مقدمات بل ان الأمر — كما قال الدكتور عبد الرحمن السيد — أهون من ذلك وأقل خطرا فكما نشأ النحو ساذجا بسيطا ثم أخذ ينمو ويتطور كلما تقدم به الزمن وتوالت عليه العصور، كذلك كانت رموز الحركات ساذجة بسيطة لا تعدو أن تكون نقطة توضع فوق الحرف أو بين يديه أو أسفله» (٤١).

ان دفاع الدكتور عبد الرحمن السيد ليس عن الحركات انما هو عن النقط وأن نقط الإعراب انما هو عربى خالص.

أما الحركات التي نعرفها الآن فهي عنده كما عند معظم الباحثين — عربية خالصة اذ يقول:

وإذا كانت الحركات برسمها الذي عليه الآن عربية خالصة لم يقتبسوها من أحرف الألسنة الأخرى — كما فعل السريان — بل أخذوها من الأبجدية العربية فاستخدموا حروفها لتدل (٤٢) على الحركات، فلم لا تكون الحركات الأولى (٤٣) عربية خالصة؟! وشبهة النقل فيها واهية متداعية، ودلائل التقليد فيها ساقطة منهارة، (٤٤) هذا مجمل ما قيل في فكرة تأثير النحو السرياني أو غيره في النحو العربي، وهانحن نسوق رأينا في هذه المسألة ملخصا فيما يلي:

أولا: — كما قلت في بداية حديثنا في مسألة التأثير والتأثر.. ان التأثير أو التأثر لا يثبت للأول منهما فضلا، ولا يجلب للثاني منهما مذمة أو منقصة، فالتأثير والتأثر أمر معروف ومتداول بين اللغات.

ثانيا: — ينبغي أن ندرك — عند الحديث عن التأثير والتأثر هذين الأمرين (٤٥) — أ — لا يصح — حين نجد تشابها بين عمليتين — أن نرجع الفضل للسابق منهما وتتخذة دليلا على تأثيره في اللاحق، فالعقل قد يهتدى في مكان ما الى الأفكار نفسها التي اهتدى اليها عقل ما في مكان آخر وزمان آخر سابق أو لاحق.. وتشابه العلمين أو تطابقهما لا ينفي أن كلا منهما أصيل في بابه، كما لا يثبت أن احدهما مقلد أو تابع للسابق.

ب — ان كثيرا من الأحكام التي قيلت في مسألة التأثير والتأثر قد اثبتت الأيام خطأها أو شككت فيها، وليس ذلك أمرا مسلما به أو حكما مطلقا لا يقبل الشك أو النقاش.

ثالثا: — لم يقطع الباحثون المنصفون برأى في هذه المسائل التي تستعصى على اليقين ما لم يوجد دليل مادي راسخ يؤكدها، الأمر الذي لم يتوفر في مسألة تأثير العربية بغيرها من نحو اللغات الأخرى القريبة أو البعيدة.

رابعا: — لقد شكك معظم الباحثين في مسألة النقط الاعرابي دون حركات الاعراب ولا شك أن جوهر الاعراب الآن هو حركات الاعراب وحروفه

دون النقط ، فالنقط كان مرحلة تعداها الرمز الاعرابي الى العلامات الموجودة الآن — حركات وحروفا — وهى مسألة عربية صميمة، وهى التي تهمنا الآن، وعلى هذا فاذا كان معظم الباحثين قد وافق على عروبة العلامات الموجودة الآن فقد انتهت مسألة التأثير العربي بالسريان في الاعراب، لأنه على فرض صحة ذلك التأثير فقد كان مرحلة من مراحل تطور الرمز الاعرابي انتهى أمرها بتجاوزها الى مرحلة وضع الحركات والحروف، وهما — كما ذكرنا — شبه مجمع على أصالتهما في العربية.

خامسا: ان الذي ينبغى الحديث عنه ليس أصالة هذه العلامات أو عدم أصالتها بمقدار ماهو: هل يوجد مشابه للصورة الاعرابية — في اللغات الأخرى — للغة العربية على هذا النحو من الكمال والانسجام؟.. وهل استطاعت العربية أن تهضم ذلك التأثير — ان وجد — وتجعله جزء منها؟ أو هذا ماينبغى أن نبحث عنه، أما الوقوف عند المناقشات والجدل والخلافات اللفظية فذلك أمر ينبغى ألا يتجاوز مرحلة التأريخ لهذه الظاهرة الى أمور أخرى من مثل الأصالة أو عدمها والضحالة أو العمق.. الى غير ذلك من الأمور التي لا تفيدنا كثيرا في بناء اللغة أو تطورها.

هذه مسألة التأثير والتأثر عرضتها بمجمل وأجملت رأيي فيما ينبغى أن يكون عليه البحث في هذه المسائل، وما يمكن أن يفيد وما لا يمكن أن يفيد.

أثر الاعراب في بيان المعنى

نحن — اذن بين نظريتين متعارضتين، كل منهما تمسك بطرف متباعدة عن اختها.

الأولى تنسب الفضل للاعراب في بيان المعنى وتمجده وتبلغ به الغاية، فيتضح الاعراب — نتيجة لذلك — وحوله هالة كبيرة تغطي على ما حوله من القرائن الأخرى وكأن لا وجود لها.

الثانية — وهى رد فعل للأولى — تحاول أن تجرد الاعراب من ذلك الفضل وتطمس معالم هذه الهالة الكبيرة، لالكي يظهر الاعراب في قيمته الواقعية، بل ليلغى تماما وكأن لا وجود له في الابانة عن جزء من المعنى.

ومن الغنى عن البيان أن كلا القولين قد تطرف في مقولته وابتعد عن وجه الحق ان قليلا أو كثيرا، فلا الاعراب له الفضل كله في اظهار المعنى، ولا هو يمكن انكار أثره جملة وتفصيلا في ذلك.

انما المعنى النحوى مجموعة من الجزئيات التي يقوم بعبء توضيحها مجموعة من القرائن، وقد تقدم ذلك النص الدقيق لابن جنى عن الاعراب والرتبة والمطابقة وأثرها كلها في توضيح المعنى (٤٦).

فعند غياب الاعراب تقوم الرتبة بجزء غير بسيط في توضيح المعنى، كما تقوم المطابقة العددية والشخصية والنوعية هى الأخرى بجزء مهم في توضيح المعنى النحوى، واذا ضمت الأجزاء بعضها الى البعض وضح المعنى النحوى، ولقد سبق لنا توضيح هذه المسألة في بحثنا الخاص بالمعنى النحوى «فقد أظهر البحث أن الباب المعين كالفاعل أو المفعول، أو المبتدأ أو الخبر لا يظهر الا بجملة من القرائن تتعاون معا في تحديده، وتميزه عن غيره من الأبواب الأخرى المشابهة له أو المخالفة.

إنه لا يمكن القول: ان الاعراب وحده يمكنه تمييز الفاعل من المبتدأ أو الخبر أو النعت المرفوع.

ولنأخذ الفاعل والمبتدأ مثلا على ما نقول :

ان الحكم على الكلمة « (الصيغة) بأنها فاعل ينبغى أن تشترك في تحديدها القرائن التالية:

١ — العلامة الاعرابية (في المعرب)

٢ — أما موقعها فينبغى أن يكون بعد الفعل لاقبله، ويمكن أن يفصل بينهما

المفعول: «واذا ابتلى ابراهيم ربه بكلمات فأتمهن».. ١٢٤ — ١ البقرة

الفاعل (ربه) تأخر والمفعول (ابراهيم) تقدم وهذه قرينة الرتبة

٣ — الاسناد (وهو قرينة معنوية) أى جعل الفعل محكوما به والفاعل محكوما عليه وهذه قرينة يتساوى فيها كل من المبتدأ أو الفاعل فلا تعتبر قرينة مميزة لأحدهما عن الآخر، وقد مثل سيبويه لكل منهما عند حديثه عن مسألة الاسناد دون تفرقة بينهما لأن الفعل والفاعل والمبتدأ والخبر متلازمان (٤٧).

٤ — المطابقة، وهي قرينة سلبية أى أنه لا مطابقة بين الفعل والفاعل في العدد فالفعل دائما مفرد، والفاعل قد يكون مفردا أو مثنى أو جمعا، قال تعالى:
١ — «وقال رجل مؤمن من آل فرعون يكتم إيمانه أتقتلون رجلا أن يقول ربي الله» ٢٨ غافر .

٢ — «قال رجلان من الذين يخافون أنعم الله عليهما ادخلا عليهما الباب» ٢٣ — المائدة.

٣ — «وقال الذين لا يرجون لقاءنا لولا أنزل علينا الملائكة أو نرى ربنا» ٢١ الفرقان

فلم يتغير الفعل (قال) في أحوال الافراد والتعدد الثلاثة، بل جاء مفردا دائما وان كانت بعض اللهجات قد أجازت المطابقة في الفعل، وهي لغة «بنى الحرث بن كعب» أما المبتدأ — «وهو المسند اليه» في الجملة الاسمية المحكوم عليه بالخبر. والمساوى للفاعل في الجملة الفعلية — فانه على الرغم من اشتراكه مع الفاعل في بعض القرائن، فانه تميزه عنه بعض القرائن الأخرى:

- ١ — فالعلامة الاعرابية لامتياز الفاعل من المبتدأ، اذ كل منهما مرفوع
- ٢ — وقرينة «الاسناد» — هي الأخرى — لامتياز أحدهما من الآخر، اذ كل منهما في موقع «المسند اليه» .. ومحكوم عليه
- أما ما يميز المبتدأ من الفاعل فقرينتا الرتبة والتطابق.
- ١ — أما الرتبة فهي ملتزمة عندما يحىء الخبر فعلا، ولا يجوز مطلقا تقدم الخبر (وهو فعل) على المبتدأ: كقوله تعالى:

«الله يصطفى من الملائكة رسلا ومن الناس» ٧٥ — الحج
فان تقدم الفعل تحولت الجملة عن الاسمية الى الفعلية، والتعبير بكل منهما

له دواعيه الخاصة.. هذا مع الأخذ في الاعتبار أن هناك من يرى أن الاسم إذا تقدم على الفعل ظلت الجملة فعلية، وهم بعض الكوفيين والدكتور مهدي المحزومي من المحدثين.

٢ — وأما التطابق بين المبتدأ والخبر فلازم سواء أكان الخبر وصفاً أو فعلاً ففقوله تعالى في الوصف:

«والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض، يأمرزون بالمعروف، وينهون عن المنكر ويقيمون الصلاة، ويؤتون الزكاة، ويطيعون الله ورسوله».. ٧١ — التوبة فالأفعال (يأمرزون، ينهون، يقيمون، يؤتون، يطيعون) جاءت (متصلاً) بها (واو الجماعة) لتفيد الجمع المذكر مطابقة للمبتدأ (المؤمنون) أما المعطوف عليه (المؤمنات) فهو تابع للمبتدأ في النوع على سبيل التغليب، وهذا معنى قولنا: إن الأعراب لا يمكن أن يوضح المعنى وحده إلا مع وجود قرائن أخرى.

فالضمة تأتي لعدد من الأبواب النحوية هي أو ما يحل محلها مثل ألف التثنية في المشئى أو الواو في جمع المذكر السالم، فهي علامة الرفع للفاعلية والابتداء والاختبار واسم كان وخبر إن، ولا يمكن أن نقول إن الضمة أو ما يقوم مقامها هي التي تبين — وحدها — الموقع الاعرابي أو المعنى النحوي، فالصيغة تقوم بدور حيث تكون «ان» أو إحدى أخواتها أو «كان» أو إحدى أخواتها قرينة على أن الصيغة هي اسم «كان» أو خبر «ان» هذا مع الموقع في الجملة أيضاً، كالمبتدأ مع الخبر، أو الفاعل بعد الفعل كما تقدم أو المضاف بعد المضاف إليه، أو المجرور بعد الجار، فهذه مواقع يعتبر ما سوى المبتدأ منها حتم ولازم لا يتعداه إلى موقع آخر.

والحق أن الكلام في هذا الشأن كثير وطويل وقد بحث كثيراً، ولا داعي لتكراره، لكننا قبل أن نتقل من أثر الأعراب في المعنى وقيمته الحقيقية نذكر رأى ابن خلدون في هذه المسألة وهو صريح ومباشر في أن إهمال الأعراب لا يعنى ضياع اللغة وضياع فهم المعنى لاعتماد اللغة على أمور أخرى من الأعراب، يقول ابن خلدون:

«ولتلتفتن في ذلك إلى خرفشة النحاة أهل صناعة الأعراب القاصرة مداركهم

عن التحقيق حيث يزعمون أن البلاغة لهذا العهد ذهبت وإن اللسان العربي فسد اعتبارا بما وقع في أواخر الكلم من فساد الاعراب.. الذي يتدارسون قوانينه، وهى مقالة دسها التشيع في طباعهم وألقاها القصور في أفئدتهم، والا فتحن نجد اليوم الكثير من ألفاظ العرب لم تزل في موضوعاتها الأولى، والتعبير عن المقاصد والتفاوت فيه تفاوت الابانة، موجود في كلامهم لهذا العهد، وأساليب اللسان وفنونه من النظم والنثر موجود في مخاطباتهم، وفهم الخطيب المصقع في محافلهم ومجامعهم والشاعر المغلق على أساليب لغتهم...» (٤٨).

ونص ابن خلدون صريح جدا في النظر الى الاعراب نظرة دقيقة تعطيه حقه فقط لاتزيد عن ذلك ولا تنقص، واعطاء الفضل كله للاعراب والاعتقاد أن اللسان العربي قد زال بزوال الاعراب مقولة دسها التشيع — على حد تعبير ابن خلدون — وأن الفاظ اللغة — على عهد ابن خلدون — لازالت مستعملة كما كانت مستعملة في عهدها الأول، وأن الخطباء والبلغاء والشعراء مازالوا يجرون على سنة القدماء.

وابن خلدون يذهب في ذلك الى أن اللغة تتفاوت بين أنواع ثلاث:—

١ — لغة مفهومة ٢ — لغة صحيحة ٣ — لغة بليغة.

أما اللغة المفهومة فهي اللغة التي يعبر بها صاحبها عن اغراضه التي يفهمها السامع دون شرط الصحة والفصاحة والبلاغة، مثل عاميات اليوم أو في عهد ابن خلدون.

وأما اللغة الصحيحة فهي اللغة التي تجرى على سنن الفصحى من اعراب وغيره وإن لم تتوفر لها الدرجة العليا من البلاغة فلا أخطاء في الاعراب أو الصيغة أو غير ذلك من قواعد النحو والصرف.

وأما اللغة البليغة فهي التي تجمع الى الصحة اللغوية (نحو أو صرفا) الغاية في البلاغة والروعة أى تجمع جانبى انفعال والمقام معا، فيكون الكلام موافقا للحال الداعية اليها، من حيث الانكار أو الشك أو خلو الذهن، فَمَهْمَا كان الكلام صحيحا من حيث الشكل فلا يعتد به إذا ألقى خاليا من التوكيد لشخص منكر للقضية أو شاك فيها.. كما لا يعتد به إذا ألقى مؤكدا لشخص خالى الذهن

تماما من القضية المتحدث عنها- وهذا معنى قول البلغاء: «لكل مقام مقال» أى لكل حال كلام يناسبها، ولا يلقي الكلام هكذا دون مراعاة ظروف القول وملابساته، ومهما بلغ الغاية في الصحة الشكلية فسيكون ناقصا.

هذا هو موقف ابن خلدون من الاعراب وأنواع اللغة الصحيحة والبلغّة والمفهّمة، وأنه لا يتوقف الفهم على وجود الاعراب لوجود قرائن أخرى تساعد على فهم الكلام الخالى من الاعراب، مثل فهم الحال والسياق وغيرهما من الوسائل الأخرى التي تعمل على منع اللبس.

المبالغة في الاعراب وأثرها على الدراسات النحوية

لقد تبين لنا مما تقدم أن كثيرا من النحاة كان لهم من الفهم والشفافية ما يستطيع بهما أن يضع الأمور في نصابها، وأن يسير بالدراسة النحوية في طريق السلامة والحس الصادق، رأينا ذلك عند ابن جنى وابن خلدون والزرکشی وغيرهم الكثير، لكن حينما كان ذلك الحس الصادق وتلك الشفافية يتخلى عنهما بعض النحويين نجد الأمور تتعقد والدراسة تصعب والفلسفة تتدخل، وتبدو الأمور غريبة على اللغة بوجه ما وتتعدد الأمور أكثر وأكثر حينما يكون المجال مجال المنافسة على الرئاسة والسبق، حينئذ تكون الأهمية الأولى للمجالات الفلسفية والكلامية، التي يحاول كل فريق أن يتغلب بها على الفريق الآخر بغض النظر عن أهميتها اللغوية:

هذا جانب من المشكلة، أما الجانب الثاني فيتجلى في تلك المسائل التي غالى فيها النحاة لآظهار قيمة الاعراب في بيان المعنى، تلك المغالاة التي جرت على النحو من المشاكل أكثر مما أفادته، وسنحاول — موجزين ما أمكننا — أن نظهر موقف النحاة من فكرة الاعراب التقديرى، والتعدد الاعرابى في الباب الواحد مناقشين ذلك من وجهة نظر لغوية لنرى الى أى حد بعد النحاة — عن الدرس اللغوى المفيد.

١ - الاعراب التقديرى:

لقد كان لاهتمام النحاة الزائد بقرينة الاعراب أثر على بعض الصيغ التي يظهر عليها اعراب في كل أحوالها أو بعضها فقالوا انها معربة اعرابا تقديرى في الأسماء والأفعال.

أما الأسماء فهي

١ - المقصور ٢ - المنقوص ٣ - المضاف الى ياء المتكلم

والأول والثالث يقدر عليهما الاعراب تقديرا كلياً.

فالمقصور نحو قوله تعالى:

«قل ان الهدى هدى الله» ٧٣ - آل عمران

(الهدى) الأولى اسم «ان» منصوبة بفتحة مقدرة، والثانية خبر «ان» مرفوعة بضمّة مقدرة، وقوله تعالى أيضاً في موضع آخر.

«وان تدعهم الى الهدى فلن يهتدوا إذا أبدا» ٥٧ - الكهف. (الهدى) مجرورة بكسرة مقدرة.

وعلى الرغم من أن «الهدى» صيغة لا تظهر عليها علامة اعراب مطلقاً - شأنها شأن الاسم المبنى - فإن النحاة قالوا ان الاعراب هنا مقدر، ذلك لأن الألف لا تقبل العلامة الاعرابية وحينما نقارن هذا النوع بالمبنى مثل «أين» أو «كيف» نجد المحصلة واحدة، وهو عدم تأثر النوعين بالاعراب، فلا «الهدى» يظهر عليها اعراب، ولا «كيف» و«أين» يظهر عليهما اعراب، وهذا هو الذي دعانا في معالجتنا الشكلية للأسماء المقصورة والمضافة الى ياء المتكلم الى اعتبارها من قبيل المبنيات، (٤٩) لأنه - كما ذكرنا - لافرق في المحصلة النهائية بين الذي لم يظهر عليه اعراب والذي لم يعرب أصلاً.

ان الاعراب في منهجنا الشكلى اما أن يظهر على الكلمة أو لا يظهر فان ظهر فهو اعراب، والا فهو بناء، من أجل ذلك عددنا المقصور والمضاف الى ياء المتكلم من المبنيات.

اننا ننبه الى شئ هام هنا، وهو أن اختلافنا مع النحاة لا يعنى بالضرورة الصحة والخطأ بقدر ما يعنى اختلاف المنهج، فنحن رأينا تمشياً مع منهجنا.. أن الكلمة منعزلة عن بقية تصاريفها، ولكنهم نظروا اليها في دائرة أوسع هي دائرة المثني والجمع، (فالهدى) على سبيل المثال – في المثني هي (الهديان) حيث تحولت الألف في المفرد الى ياء في المثني قابلة للحركة وقابلة للاعراب كالمثنى، من أجل ذلك عاملوها في المفرد معاملة المعرب أما نحن فلا ننظر الى الكلمة الا في حدود صيغتها هي بغض النظر عن تثنيها أو جمعها، وربما ساندنا في هذا الشأن بعض الصيغ التي عوملت في المفرد معاملة مختلفة عنها في المثني مثل أسماء الموصول وأسماء الإشارة، (فالذى) عند جمهور النحاة مبنية في حال الافراد، لكنها معربة في التثنية اعراب المثني (الذان – اللذين)، وكذلك (هذا) عند جمهور النحاة مبنية في حال الافراد معربة حال التثنية اعراب المثني (هذان – هذين) ونحن ايضا قسنا – في منهجنا – على هذه الحالة، فالمقصود – المفرد مبنى لكنه في حالتي التثنية والجمع معرب، ولا ينبغي أن تقيس حالة الافراد على حالتي التثنية والجمع.

ان الذي دعا النحاة الى القول بالاعراب في الأسماء المعتلة، والأفعال المضارعة المعتلة هو:

- ١ – معاملة الحروف المعتلة معاملة الحروف الصحيحة.
 - ٢ – الرسم الكتابي للكلمة والتفريق بينه وبين الصوت المسموع
- فعلى سبيل المثال اذا رمزنا لطريقة النحاة في عد حروف الكلمة المعتلة مثل الفتى والهدى فستكون عندهم كما يلي:
- | | | |
|-----------|------------|-------------|
| هـ دى (أ) | ف ت دى (أ) | عصا – ع ص أ |
| ف ع ل | ف ع ل | ف ع ل |
| ٥ // | ٥ // | ٥ // |

فالألف التي هي امتداد الحركة السابقة عليها وهي حركة الفتحة عوملت معاملة مستقلة ورمز لها بحرف أصلى ثالث في الميزان هو «لام الكلمة» «ل» فالألف (ومثلها الواو أو الياء) في حال كونها حرف مد (لين) لها استقلال مادي عن

الحركة السابقة عليها المماثلة لها (الفتحة) فاحتاجت — تبعا لهذه الاستقلالية — الى حركة تظهر عليها لكنها لا تظهر عليها حركة ما فاعتبرت مقدرة — كما اعتبرت الألف والواو والياء حروفا ساكنة، أى ليست عليها حركات، من أجل ذلك جعلوا كل صيغة منتهية بحرف علة ساكنة.

ولقد كان فهم ابن جنى لحروف المد فهما جيدا مبنيا على إحساس صوتى دقيق حينما رأى أن هذه الحروف إنما هي حركات طويلة، والحركات أبعاض حروف المد، فالفتحة ماهي الا ألف قصيرة، والضمّة ماهي الا واو قصيرة والكسرة ماهي الا ياء قصيرة.. وهذا الفهم يتناسب مع فهم المحدثين للحركات الطويلة والقصيرة، فالألف في (هدى) والياء في (هادى) والواو في (يدعو) ماهي الا امتداد للفتحة والكسرة والضمّة وليست حروفا صامتة مستقلة كما هي عند القدماء.

فاذا رمزنا للحرف الصامت بالحرف اللاتيني «C»، وللحرف الصائت بالحرف اللاتيني «V» فان رموز الكلمات

هدى، فتى، عصا عند المحدثين سيكون كما يلي

هدى — هـ دى، فالياء المضمومة مكونة من صامت + صائت هو الضمة والدال الممدودة، مكونة من صامت + صائت طويل هو الفتحة الطويلة، فاذا استعملنا الرمز العروضي الذي استعملناه لتصوير الحركات والسكنات عند القدماء كان الرمز «هدى» كالآتى // هـ/هـ الدائرة للهاء قبل الحركة، والألف لحركة الهاء، والدائرة الثانية للدال قبل الحركة والألفان للحركة الطويلة على الدال، أى انها منتهية بحركة لاسكون ومثل الذي قلناه مع (هدى) نقوله مع (فتى) و (عصا)

فالرمز «لفتى» بالرمز اللاتيني هو: فـ c v تى cvv

والرمز «لعصا» بالرمز اللاتيني هو: عـ cv صا cvv

فالمقطع الأول لكل من الكلمات الثلاث مكون من صامت + صائت cv والمقطع الثانى لها مكون من صامت + صائت طويل cvv . (٥٠)

وإذا كانت نهاية الكلمات حركة وليست سكونا كما هي عند القدماء فهي كلها مبنية على الفتح، وليس هناك حرف آخر ساكن يحتاج الى تقدير حركة عليه، من أجل ذلك قلنا ان المقصور — ومثله المضاف الى ياء المتكلم — مبنى لا معرب بحركات مقدرة.

الاعراب المحلي

يعتبر الاعراب المحلي — هو الآخر — أثرا من آثار الاهتمام بالقرينة الاعرابية، فقد اتفق النحاة على أن الاعراب للكلمة المفردة كالاسم والوصف والظرف والفعل (دون مراعاة أن له فاعلا أو مفعولا) أما الجملة الاسمية والجملة الفعلية فقد اتفقوا ايضا على أنها لا توصف باعراب ولا بناء، لكنهم في الوقت نفسه نظروا فوجدوا أن هذه الجملة يمكن أن تحل محل المفرد أو يحل المفرد محلها، فقد تستبدل هذه الجملة بمفرد يعرب مبتدأ أو فاعلا أو مفعولا، والمفرد صيغة تقبل الاعراب (أو البناء) فلا بد أن تكون الجملة (التي جاءت بديلا عنه) في موقع اعراب أو (محل اعرابي) هو الرفع ان كانت تحل محل الخبر أو الفاعل أو خبر ان، أو النصب ان كانت تحل محل مفعول أو خبر كان أو مفعولى (ظن أو احدى اخواتها) فقالوا مثلا في قوله تعالى: «قال: إني عبد الله آتاني الكتاب وجعلنى نبيا» ٣٠ — مريم

قالوا: ان قوله «انى عبد الله» مفعول به للقول (قال) على الحكاية ومثله ايضا قوله تعالى: «انى مغلوب» من قوله تعالى حكاية عن نوح عليه السلام «فدعا ربه انى مغلوب فانتصر» ١٠ — سورة القمر

بكسر همزة «انى» لتكون جملة محكية بفعل مشابه للقول (دعا) (٥٢) وقد تقع الجملة فاعلا أو نائبا عن الفاعل — عند بعضهم — في قوله تعالى: «أفلم يهد لهم كم أهلكنا قبلهم من القرون» ١٢٨ — طه.

«وتبين لكم (كيف فعلنا بهم) وضربنا لكم الأمثال» ٤٥ — ابراهيم
فقد قال النحاة ان جملة (كم أهلكنا) فاعل لقوله (يهد)، وجملة (كيف فعلنا بهم) في محل فاعل لقوله (وتبين لكم)

والجملة نائب فاعل في قوله تعالى:

«ثم يقال هذا الذي كنتم به تكذبون» ٤٧ — المطففين

فجملة (هذا الذي كنتم به تكذبون) في محل نائب الفاعل لقوله (يقال)

ولابن هشام كلام طويل عن الجمل التي لها محل من الاعراب، والجمل التي

ليس لها محل من الاعراب (٥٣)

يقول ابن هشام عن الجملة الواقعة حالا.

الجملة الثانية: الواقعة حالا، وموضعها نصب نحو: «ولا تمنن تستكثر» ونحو

«لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى» «قالوا أنؤمن لك واتبعك الأزدلون» (٥٥)

فالجمل «تستكثر» و «وأنتم سكارى» و «واتبعك الأزدلون» في موضع نصب

على الحال، ان الاعراب في هذه الجمل غير موجود لكن له محلا، أى ان محل جملة

الحال نصب فلو حل المفرد محلها لكان منصوبا وهذه مغالاة من جانب النحاة في

تقدير أثر الاعراب، اننا لانحكم على هذه الجمل بالحالية لشيء غير موجود، انما

نحكم عليها بوظائفها، فكل جملة من الجمل السابقة تبين هيئة صاحبها الموصوف

بها عند حدوث الفعل، وبيان الهيئة وظيفة خاصة بالحال، من أجل ذلك كان

الحكم على هذه الجمل بالحالية، كما أن صاحبها ضمير مستتر في (تمنن) وبارز في

(تقربوا) و «لك» والضمائر معارف، ولما كان أصحاب هذه الجمل معارف

حكمنا عليها أيضا بالحالية فساعدت صيغ أصحاب الحال في اعتبار هذه الجمل

أحوالا.. أما الاعراب فلم يكن له أثر مطلقا في تحديد هذه الجمل وظيفيا أو

دلاليا.

من أجل ذلك نخالف النحاة فيما قالوه عن الاعراب المحلى، وأثره في بيان المعنى

الوظيفي أو الدلالي، ونرى أنه لا اعتبار له من وجهة نظرنا الوصفية.

ومثل ما قيل عن الجملة الواقعة حالا يقال عن غيرها من الجمل التي قيل ان لها

محلا اعرابيا.

الازدواجية في اعراب بعض الأبواب النحوية

الأمر الثاني الذي ترتب على اهتمام النحاة المتأخرين بالاعراب — على

ظنهم أنه أكثر الوسائل وضوحا في الابانة عن المعنى — ازدواجية الاعراب والبناء في باب واحد مثل «باب لا النافية للجنس» و (المنادى المفرد المعرفة) أما المنادى فالازدواجية فيه واضحة من حيث معاملة المنادى معربا ومبنيًا في وقت واحد.

فقد عامل النحاة المنادى معاملة المفعول فاذا قلت: «يا عبد الله» فكأنك قلت: «يا أريد» أو «أعني عبد الله» ولكنه حذف لكثرة الاستعمال وصار «يا» بدلا منه (٥٦) هذه مجرد بداية تختلف مع منهجنا الذي أخذنا أنفسنا به في دراسة النحو وهو المنهج الوصفي الذي يأخذ في اعتباره اللفظ والمعنى معا.

فالمنادى عند جمهور النحاة في منزلة مفعول به لفعل لازم اضماره، كما ذكر ذلك ابن يعيش، اذ جعل المنادى داخلا تحت هذا العنوان العام (المنصوب باللازم اضماره) ولقد أبنا عن وجهة نظرنا في بحث سابق، وهو أن تفسير المنادى على هذا النحو يجعله من قبيل الجملة الفعلية، وقد اخترنا أن يكون المنادى من قبيل الانشاء وهذا هو تقسيم البلاغيين له اذ عدوا النداء قسما من أقسام الانشاء التسعة، ولو كان المنادى مفعولا به لفعل لازم اضماره لكان من أقسام الخبر لا الانشاء، وهناك نقطة أخرى، وهي اعتبارنا المنادى تعبيراً عن بداية لموقف لغوي، أى ان الاهتمام ليس بالمنادى أو أسلوب النداء نفسه بقدر ما هو اهتمام بما بعده من أمر يريد المنادى (بكسر الدال) تنبيه (المنادى) — بفتحها — اليه

نريد ان نصل الى ما أثرناه في بداية حديثنا عن المنادى وهي الثنائية في معالجة المنادى المفرد المعرفة قال (صاحب المفصل) في المنادى المفرد المعرفة ما يلي: «وانتصابه محلا اذا كان مفردا معرفة كقولك: يا زيد، ويا غلام، ويا أيها الرجل».. (٥٧) و يفسر ذلك ابن يعيش بقوله: وأما انتصابه محلا، فاذا كان المنادى مفردا معرفة فانه يبنى على الضم و يكون موضعه نصبا».. (٥٨).

وحينما يثار مثل هذا السؤال: «وان قيل: يا زيد، و ياخالد، أمبنى هو أم معرب؟ وهل الضمة فيه حركة بناء أو حركة اعراب فالجواب أنه مبني على

الضم، والذي يدل على ذلك حذفهم التنوين منه، ولو كان معرباً لما حذف التنوين منه».. (٥٩)

وهذا النص يوضح الازدواجية التي تحدثنا عنها، وهي معاملة «المنادى» معاملة المفعول في المحل فهو منصوب محلاً، ومعاملة المبني في اللفظ فهو مبني على الضم وليس معرباً. ان الذي دعا الى هذه الازدواجية هو منهج النحاة المعيارى فلا بد أن يكون المنادى مفعولاً لفعل لازم الاضمار، وهو من ناحية ثانية لا تظهر عليه فتحة أو ماناب عنها من علامات النصب، لكنه مضموم أى مبني على الضمة أو ماناب منابها من علامات الرفع (الالف والواو) فقل انه مبني على ما يرفع به، ومحاولة النحاة التوفيق بين عاملي الاعراب والبناء — حسب منهجنا — محاولة لا تحظى مناباً بالقبول، فما المانع أن يكون المنادى مرفوعاً بضمة أو ألف أو واو؟.. اللهم الا قولهم انه مفعول به منصوب في المحل لفعل واجب الاضمار، وهذا أمر لا دليل عليه، الا اجتهد النحاة فقط.

باب لا النافية للجنس بين الاعراب والبناء (٦٠)

أما الحديث عن «باب لا النافية للجنس» فهو حديث أكثر تعقيداً من «المنادى» اذ يرى النحاة أن اسم لا «إذا كان مفرداً معطوفاً عليه قبل خبره، جاز في «اسم لا» وجهان وفي المعطوف عليه خمسة أوجه.

يلخص هذه الحالات الاعرابية ابن مالك في حديثه عن هذه المسألة من «باب لا النافية للجنس» حيث يقول:

وركب المفرد فاتحاً: كـ «لا» حول ولا قوة»، والثاني اجعلاً مرفوعاً، أو منصوباً، أو مركباً وان رفعت أولاً لا تنصباً أما أمر اسم لافهين فوجه اعرابه الفتح باعتباره مركباً مع (لا) كخمس عشرة والنصب أى تنوينه أو الرفع. وأما المعطوف فيجوز فيه خمسة أوجه.

ثلاثة أوجه عند فتح الأول :

١ - البناء على الفتح ٢ - النصب ٣ - الرفع

وهذه الأوجه الثلاثة في المعطوف جائزة فيه اذا كان المعطوف عليه منصوبا أما اذا رفع المعطوف عليه فلا يجوز في المعطوف الا وجهان الرفع والبناء على الفتح ولا يجوز النصب.

هذا موجز القول في وجوه اعراب اسم لا وما عطف عليه عند تكرار (لا) نحو: «لا حول ولا قوة الا بالله»، (فحول) يجوز فيها الأوجه المذكورة و (قوة) يجوز فيها ايضا الأوجه المذكورة، ونحن فقط ذكرنا بايجاز هذه الأوجه دون الدخول في التفاصيل وحينما نذهب لتحلل هذه الأوجه لنرى الفوارق الدلالية (التي تتصل بالمعنى وتغيره) لانجد شيئا يذكر، اللهم الا البراعة في تقليب الصيغ على الوجوه المحتملة لها فيما لا طائل وراءه الا مجرد التمرين الاعرابي اللفظي.

وهذا مثال من تعدد الأوجه الاعرابية الذي أغرم به النحاة، ظنا أو اعتقادا أن الطريق السليمة للوصول الى المعنى انما هي الاعراب :

لقد تعددت الوجوه الاعرابية في قوله تعالى :

«ان هذان لساحران» بتشديد ان المكسورة، على قراءة المجموع ماعدا خفض وابن كثير، وأبا عمرو.

أما قراءة حفص وابن كثير فعلى تخفيف «ان» واذا خففت أهملت ودخلت «اللام الفارقة The separated Lam بينها وبين «إن» النافية، وحينئذ يعرب ما بعدها مبتدأ وخبرا.

وأما قراءة أبى عمرو بتشديد «ان ونصب» هذين «بالياء» ان هذين «حيث عملت» إن على الأصل (٦١).

وهاتان القراءتان لا غبار عليهما فكلتاها متفقة مع وجهتى النظر النحويتين في «إن» مخففة ومشددة.

أما قراءة الباقيين (بتشديد «ان») ورفع «هذان» بالألف «فهى التي احتاجت الى عناء النحاة.

- ١ — ان أولى الآراء وأجدرها بالقبول رأى من جعلها لغة بنى الحارث الذين يعربون المثني بالألف في أحوالها كلها، كما قال شاعرهم:
تزوّد منا بين أذناه طعنة دعتة الى هابي التراب عقيم
إذا أعرب «أذناه» بالألف مع وقوعها «مضافا اليه»
أما باقى الآراء فلم تخل من تكلف وهى كما يلي:
- ٢ — «ان» هنا في هذه القراءة على معنى «نعم» أى: «نعم: هذان لساحران «فيكون قوله» هذان مبتدأ، وقد اعترض على ذلك بأن اللام لا تدخل على الخبر الا في شعر كما في مثل:
- أم الحليس لعجوز شهرية ترضى من اللحم بعظم الرقية
وكان وجه الكلام تقديم اللام أى: لأم الحليس عجوز كما تقول نعم:
لهذان ساحران، ونعم: لمحمد رسول الله (٦٢).
- ٣ — قال أصحاب هذا رأى: ان اسم الإشارة لما كان في الواحد والجمع مبنيا لم يظهر عليه إعراب فيهما جرت التثنية على ذلك فأتى بالألف على كل حال (٦٣).
- ٤ — قال أبو اسحق: ان هناك «هاء» مضمرة في «ان» أى: «انه هذان لساحران» واللام مزيدة فيه للتأكيد، وحسن دخولها في الخبر حيث كانت الجملة مفسرة لذلك المضمرة فكانها في الحكم بعد «ان» فدخلت «اللام» «مع الهاء» «للتأكيد» (٦٤).
- ٥ — هذا رأى للكوفيين، و يعتبرون «ان» على هذه القراءة بمعنى (ما) النافية، واللام بمعنى «الا».. أى ما هذان الا ساحران، وعلى الرغم مما في هذا رأى من غرابة، فلا تأتى «ان» المشددة بمعنى (ما) ولا «اللام» بمعنى «الا» لكن مكى بن أبى طالب يرى أن هذا رأى من أحسن الآراء، ولا خلل في هذا التقدير الا ما ادعوا أن اللام تأتى بمعنى الا، وأنكر ذلك البصريون (٦٥).

هذا ما ذكره صاحب «شرح المفصل» و «مشكل اعراب القرآن» ونحن لن نعلق على هذه الآراء جملة أو تفصيلا، كما أننا لسنا في مجال الحكم على النحاة

ولكننا فقط نذكر بما قلناه سابقا من أن اهتمام النحاة الزائد بمسألة الاعراب هو الذى أوجد كل هذه الآراء المتفاوتة حتى بين أصحاب المذهب الواحد، فهذه الآراء المذكورة ماعدا الأخير — كلها للبصريين.

ونتهى القول في هذه المسألة بما يلي:

لقد كان لكثير من النحاة من الشفافية اللغوية الشيء الكثير، وقدروا الأمور بموازينها الحقيقية، فلم يهتموا بفكرة أو مسألة على حساب فكرة أو مسألة أخرى وسارت - عندهم - الدراسة اللغوية في مجراها الطبيعي فأنشأوا صرحا شامخا تفخر به اللغة العربية وأبناؤها على مدى الأيام، ثم خلف من بعدهم خلف أخذوا الأمور بظاهرها ولم يعطوا المضمون حقه واهتموا ببعض المباحث النحوية على حساب البعض الآخر، وظهر ذلك واضحا عند بعض المتأخرين ممن أغرموا بالجدل المنطقي والبراعة اللفظية واعتبروا البراعة في تعديد الأوجه الاعرابية للصيغة الواحدة نوعا من المهارة والتفرد في هذا الباب، الأمر الذي دفع بالنحو الى هذه الطريق الوعرة والتي تجد من يقول عنها: «ان كل مذهب نحوى نجد له نصيرا، وكل قراءة لنص نجد له تخريجا وتأويلا عند بعض النحاة، حتى قيل انه لا خطأ في النحو، فلكل وجه رأى وتأويل» وما هكذا تكون اللغة، فلا يمكن أن ترقى اللغات اذا ترك لها الحبل على الغارب هكذا.

نحن هنا لا نمنع التعدد في الوجوه النحوية لمجرد المنع، لكننا نمنع الوجوه التي ترمى الى نوع من المهارة الشكلية اللفظية التي لا تؤدى الى تنوع وثراء في المعنى ونقبل كل رأى يؤدى الى الابانة عن وجه من المعنى كامن خلفه.

إهدار القرينة الاعرابية

ان اللغة — وهى المحك الوحيد للآراء الصائبة من الخاطئة — قبلت اهدار القرينة الاعرابية في المبنيات وما سُميَ بالمقصور والمضاف الى الياء، والأفعال المضارعة المعتلة بالألف أو الواو أو الياء، وحلت قرائن أخرى محل القرينة الاعرابية، بل ان النحاة ذهبوا الى أبعد من ذلك حينما أجازوا اهدار القرينة

الاعرابية دونما سبب، مثل قولهم: «خرق الثوب المسمار» برفع «الثوب» ونصب «المسمار» مع أن «الثوب» مفعول و «المسمار» فاعل، فأخذ المفعول علامة الفاعل، والفاعل علامة المفعول: ونحن لانسوق هذا باعتباره قاعدة تحتذى، فما هكذا تكون اللغة، ولكن على اعتبار الاعراب قرينة من القرائن لا تقوم وحدها بالابانة عن المعنى بل مع قرائن أخرى.

وهكذا نرى النظرة النحوية الى الاعراب تفاوتت بين منكر أصلا لهذه القرينة ومعط لها قدرا كبيرا من الأهمية وناظر لها نظرة عادلة لا تهضمها حقها ولا تعطيها فوق ما ينبغي أن يكون لها.. وهكذا ينبغي أن يكون النظر الى الأمور كلها عامة واللغة خاصة، فما أحوجنا الى نظرة عادلة تجرد النحو مما علق به من شوائب رانت عليه زمنا طويلا.

ان كتب النحو مليئة بالشواهد التي أهدرت فيها القرينة الاعرابية وخرجت على أنها ضرورة أو شذوذ أو ندرة الى غير ذلك من المصطلحات، لكنها اللغة التي لا تسير وفق المنطق والعقل بقدر ما تسير وفق العرف المصطلح عليه، لكن النحويين في الوقت نفسه لهم عذرهم فهم يريدون أن يضعوا ضوابط اللغة خوفا عليها من اللحن والفساد، فلم يجدوا سوى ذلك بابا، والحق نحن نعذرهم في كل مخالفة صغيرة أو كبيرة، فالأخطاء في هذه الأعمال العظيمة واردة ومسموح بها، و يكفيهم فخرا أنهم تركوا لنا صرّحا شامحا نباهى به أية أمة من الأمم مهما بلغت في رقيها وحضارتها.

واخيرا فاننا نلخص أهم مسائل البحث فيما يلي:

- ١ — ان القرينة الاعرابية — دون شك — أظهر المباحث النحوية وأهم جوانبه، واليه يرجع فضل كثير في الابانة عن المعنى الوظيفي للجمل.
- ٢ — ازدوجت النظرة الى مفهوم الاعراب، بين من يعتبر الاعراب هو النحو، فيوسع بذلك مفهوم الاعراب ليشمل جوانب النحو المختلفة، و يرى أن علم الإعراب والنحو مصطلحان أو تسميتان لمسمى واحد ومن يعتبر الاعراب،

ذلك المصطلح الخاص بالقرينة الاعرابية، التي هي تغير أواخر الكلم العرب نتيجة للعوامل الداخلية عليها وهذا هو الأشهر وإذا ذكر الاعراب انصرف الى المفهوم الأخير.

٣ — تعرض الاعراب على المفهوم الأخير — الى نظرات مختلفة، فمنهم من بالغ فيه واعتبر الاعراب هو النحو، ومنهم من وقف في أقصى الجانب المقابل فأنكر الاعراب تماما وناصر هذا الرأي رجال في القديم والحديث، وتفاوتوا في هذه النظرة وفريق ثالث — منهم ابن جنى وعبد القاهر — وضعوا الأمور في نصابها وأعطوا كل جانب حقه، وجاء الاعراب عندهم قرينة توضح جانباً هاما من جوانب المعنى، لكنه ليس النحو كله أو المعنى النحوي كله. ٤ — واكمالا للنقطة السابقة كان الاعراب قرينة من القرائن توجد أحيانا وتهدر أحيانا أخرى، ومن النحاة من صرح بجواز إهدار قرينة الاعراب — مع عدم وجود ضرورة لذلك — ورأى أن القرائن الأخرى تكمل جانب النقص الناتج عن غياب قرينة الإعراب.

٥ — لقد جنح النحويون في فترة من الفترات المتأخرة — الى الجدل اللفظي والمسائل الشكلية التي تتصل بالاعراب، وكان للمبالغة في أثر الاعراب في المعنى أثر ضار على البحث النحوي فجاء البحث في النحو — عند المتأخرين — مثلاً للشكلية الجافة التي تخلو من بعض اللمحات المضيئة، وأجازوا في المسألة الواحدة أكثر من أربعة أوجه اعرابية، حتى انه ليظن أنه مامن مخطيء في تحليل جملة تحليل اعرابيا، لأنه لاشك واجد لمذهبه مذهبها في القديم يسانده ويؤيده.

وبعد: فهذه مجمل نقاط البحث وأرجوا أن أكون قد وفقت في عرضه في هذا البحث المختصر، وأعترف أن بحثي هذا — كما ذكرت — لم يتعرض لكل المسائل التي تتصل بالاعراب ذلك لأن معظم هذه المسائل قد درس كثيرا في معظم الكتب اللغوية والنحوية التي تحدثت عن الاعراب، لذلك حاولت — في هذا البحث — الاقتصار على المسائل غير المطروقة، أو التي لم توضح جوانبها توضيحا كافيا وبالله التوفيق وعليه الاعتماد.

قائمة المراجع

- ١ — ابن الأنبارى: كمال الدين أبو البركات: الانصاف في مسائل الخلاف الطبعة الأولى — مطبعة الاستقامة سنة ١٩٥٤م.
- ٢ — ابن جنى — أبو الفتح عثمان: الخصائص. تحقيق محمد علي النجار طبعة دار الكتب ١٩٥٥م.
- ٣ — ابن خلدون: عبد الرحمن بن محمد بن محمد. المقدمة في تاريخ البشر المعروفة بمقدمة ابن خلدون. الطبعة الرابعة دار التراث العربى.. بيروت — لبنان.
- ٤ — ابن عقيل: بهاء الدين عبد الله: شرح ابن عقيل علي الفية ابن مالك تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد دار الفكر طبعة ١٦.
- ٥ — ابن قتيبة عبد الله بن مسلم الدينوري: تأويل مشكل القرآن تحقيق أحمد صقر القاهرة — دار احياء الكتب العربية ١٩٥٤.
- ٦ — ابن منظور: محمد جمال الدين: لسان العرب (معجم) دار لسان العرب بيروت اعداد يوسف خياط
- ٧ — ابن هشام: أبو محمد عبد الله جمال الدين: مغنى اللبيب عن كتب الأغريب تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد — نشر دار الكتاب العربي — بيروت
- ٨ — الأزهرى: خالد بن عبد الله. شرح التصريح على التوضيح: المكتبة التجارية — دون تاريخ.
- ٩ — أنيس: دكتور ابراهيم أنيس: من اسرار اللغة — الطبعة الخامسة ١٩٧٥م مكتبة الأنجلو المصرية
- ١٠ — أيوب: دكتور عبد الرحمن محمد أيوب: دراسات نقدية في النحو العربي نشر مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٥٧م
- ١١ — بكر — محمد صلاح الدين مصطفى.. النحو الوصفى من خلال القرآن الكريم — نشر مؤسسة الجراح الصباح — الكويت ١٩٧٩م

- ١٢ — بكر — محمد صلاح الدين مصطفى: المعنى النحوى: مفهومه ومكوناته «مجلة الحصاد» العدد الأول تصدر عن قسمى اللغة العربية والانجليزية كلية الآداب — الكويت.
- ١٣ — الجرجانى: الايام عبد القاهر: «دلائل الاعجاز» مطبعة المنار نشر رضا — تصحيح الشيخ محمد عبده ومحمد التركى.
- ١٤ — الخضرى: الشيخ محمد الخضرى: حاشية الخضرى على شرح ابن عقيل الطبعة الازهرية ١٩٢٤
- ١٥ — الزركشى: محمد بن عبد الله: «البرهان في علوم القرآن» تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم — دار احياء الكتب العربية ١٩٥٨.
- ١٦ — زين الدين: الشيخ يس زين الدين: حاشية ليس على شرح التصريح: بهامش شرح التصريح.
- ١٧ — سيبويه. عمرو بن عثمان بن قنبر، «الكتاب» المطبعة الأميرية ١٣١٦هـ
- ١٨ — السيوطى: الامام جلال الدين السيوطى: همع الهوامع شرح جمع الجوامع مطبعة السعادة طبعة أولى ١٣٢٧هـ
- ١٩ — السيد: دكتور عبد الرحمن السيد: مدرسة البصرة النحوية دار المعارف — مصر — طبعة أولى.
- ٢٠ — عبد الباقي: (محمد فؤاد عبد الباقي): المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم — دار الفكر — بيروت — لبنان.
- ٢١ — عمر: د. أحمد مختار: البحث اللغوى عند العرب سنة ١٩٧١م دار المعارف مصر.
- ٢٢ — القيسى: مكى بن أبى طالب: مشكل اعراب القرآن تحقيق: ياسين محمد الشواس — مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٣٩٤هـ — ١٩٧٤م
- ٢٣ — مصطفى — ابراهيم: احياء النحو: طبع لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٩٣٧م.

«الهوامش»

- (١) انظر: حاشية يس على شرح التصريح — ٥٩ — ١
- (٢) لسان العرب: مادة «عرب» المجلد الثاني ط : دار لسان العرب
- (٣) شرح التصريح — ١ ص — ٥٩
- (٤) شرح التصريح — ١ / ٥٩ — ٦٠
- (٥) دلائل الاعجاز ٦٠ — ٦١
- (٦) دلائل الاعجاز ٨١
- (٧) انظر الخصائص ١ : ٣٤
- (٨) انظر: حاشية الخضرى على شرح ابن عقيل ١ : ١٠
- (٩) مدرسة البصرة النحوية ص — ٦١
- (١٠) البرهان في علوم القرآن ج — ١ : ص — ٣٠١
- (١١) البرهان ج — ١ ص — ٣٠٢
- (١٢) السابق ج — ١ ص — ٣٠٢
- (١٣) تأويل مشكل القرآن ص — ١١ ، ١٢
- (١٤) الخصائص ١ / ٣٥
- (١٥) المرجع السابق
- (١٦) الخصائص ١ / ٣٥
- (١٧) الخصائص ١ / ٣٥
- (١٨) شرح المفصل ٧ : ١١
- (١٩) مع الهوامع: ١ : ١٥
- (٢٠) الانصاف في مسائل الخلاف ٢ / ٣١٧ ، ٣١٨
- (٢١) من أسرار اللغة ص ٢٥٢ — ٢٥٣
- (٢٢) من أسرار اللغة ٢٤٢ — ٢٤٣
- (٢٣) من أسرار اللغة ٢٤٣
- (٢٤) من أسرار اللغة ٢٤٤
- (٢٥) من أسرار اللغة ٢٤٥
- (٢٦) من أسرار اللغة ٢٤٦
- (٢٧) احياء النحوص ٥١ — ٥٥
- (٢٨) انظر المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم «مادة» م وت « ٦٧٨ — ٦٨٠

- (٢٩) انظر صفحة ٩
- (٣٠) انظر صفحة ٩ — ١٠
- (٣١) انظر صفحة ٩
- (٣٢) البحث اللغوي عند العرب ص ٢٤٨ — ٢٤٩
- (٣٣) السابق ص ٢٤٦
- (٣٤) مدرسة البصرة النحوية ص ٩٥
- (٣٥) انظر: البحث اللغوي عند العرب ٢٤٦
- (٣٦) تاريخ آداب اللغة العربية ١/ ٢١١، مدرسة البصرة النحوية ص ٩٥
- (٣٧) تاريخ آداب اللغة العربية ١/ ٢١١، ٢١٢، مدرسة البصرة النحوية ص ٩٥
- (٣٨) انظر مدرسة البصرة النحوية ص ٩٦
- (٣٩) انظر: ضحى الاسلام ٢/ ٢٩٤
- (٤٠) البحث اللغوي عند العرب ص ٢٤٩ وما بعدها
- (٤١) مدرسة البصرة النحوية ص ١٥٥
- (٤٢) يقتصد بذلك الحروف الصائتة وهى الحركات والمد (الواو الألف، الياء، الضمة، الفتحة الكسرة) وهى عند الغرب The vowels في مقابل السواكن consonants
- (٤٣) يعنى بذلك النقط التي رمز بها الى الاعراب وادعى نقل أبى الاسود لها عن السريان
- (٤٤) مدرسة البصرة النحوية ص ١٥٥
- (٤٥) انظر، البحث اللغوي عند العرب ص ٢٣٥
- (٤٦) انظر الخصائص ١ — ٣٥
- (٤٧) انظر الكتاب ١: ٨
- (٤٨) مقدمة ابن خلدون ٤: ١٣٩١
- (٤٩) انظر: النحو الوصفى من خلال القرآن الكريم: الجزء الأول من ١٣٥ — ١٤٢
- (٥٠) انظر محاضرات في علم اللغة للدكتور كمال محمد بشر محاضرات لطلبة اللسانس ٦٧ — ١٩٦٧م
- (٥١) انظر: معنى اللبيب ح ٢ ص ٤١٢
- (٥٢) انظر معنى اللبيب ٢/ ٤١٣
- (٥٣) انظر معنى اللبيب ٢/ ٤١٢
- (٥٤) السابق ٢/ ٤١٠ — ٤١١
- (٥٥) انظر، شرح المفصل ١/ ١٢٧
- (٥٦) شرح المفصل ١: ١٢٨
- (٥٧) شرح المفصل ١: ١٢٨
- (٥٨) شرح المفصل ١: ١٢٩
- (٥٩) انظر: شرح ابن عقيل ٢: ٧ — ١٦ دار الفكر ط ١٦
- (٦٠) انظر شرح المفصل ٣: ١٢٩ — ١٣٠

(٦٢) انظر السابق ٢: ص ٧٠

(٦٣) شرح المفصل ٣: ١٣٠

(٦٤) مشكل اعراب القرآن ٢: ٧١

(٦٥) مشكل اعراب القرآن ٢: ٧١

The Parsing in the Arabic Syntax (Summary)

Dr. Mohammed Salah El-Deen Bakr

No Syntactic topic, in Arabic grammar, has been given more interest than the parsing topic. Parsing was subject to **thorough** investigation either from the linguistic or logical points of view. Besides, grammarians didn't agree in treating this phenomenon; some consider it the core of grammar, but others deny completely any role it plays. The **latter** group considers case inflections as a result of sound harmony or as a mere means to give speaker a chance to slow his pronunciation.

This study throws the light on the following points:-

- 1- Giving a historical survey of the parsing phenomenon.
- 2- Discussing the grammarians which cuts off any connection between parsing and sentence meaning.
- 3- Disproving the view which puts much weight on parsing.
- 4- Exhibitting our view which is:-
 - a- Considering parsing as only one sign of meaning among others.
 - b- Adopting a realistic method in dealing with the problem.
 - c- Analysing some sound phenomena which have an effect on parsing.

THE AUTHOR

Dr. Mohammed Salah El-Deen Bakr

- ★ Lecturer
Department of Arabic
Language and Literature.
Kuwait University.
- ★ Ph.D. Dar El-Ulum - Cairo
University 1976.

Publications:

- ★ The Descriptive Syntax,
through the Holly Qura'n

TWENTIETH MONOGRAPH

**PARSING IN ARABIC SYNTAX
IN ANCIENT AND MODERN
GRAMMATICAL STUDIES**

Dr. Mohammed Salah El-Deen Bakr
Arabic Language and Literature Department
Kuwait University

Annals Of The Faculty Of Arts

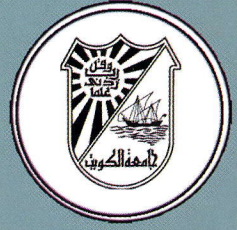
Volume V, 1984

ANNALS OF THE FACULTY OF ARTS

Issued by the Faculty of Arts, Kuwait University

**A SCIENTIFIC PERIODICAL COMPRISING
SEVERAL AUTHENTIC MONOGRAPHS ON TOPICS
RELEVANT TO THE FIELDS OF PHYLOSOPHY,
HISTORY, SOCIOLOGY, GEOGRAPHY AND
PSYCHOLOGY.**

Volume V, 1984



ANNALS OF THE FACULTY OF ARTS

Issued by the Faculty of Arts. Kuwait University

DR. MOHAMMED SALAH EL-DEEN BAKR
Arabic Language and Literature Department
Kuwait University

**PARSING IN ARABIC SYNTAX
IN ANCIENT AND MODERN
GRAMMATICAL STUDIES**

TWENTIETH MONOGRAPH

Volume V, 1984